الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الرقم:..... **تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان

آليات الاستثمار في الاقتصاد الأخضر وتأثيره على استحداث مناصب الشغل لدى الشباب

إعداد الطالبين:

- **عليلي خولة**
- **زيواش خيرة**

إشراف الأستاذ:

د. عمر بوعزيز

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
د. حمزة غربي	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
د. عمر بوعزيز	أستاذ محاضر (ب)	مقررا
د. كمال زيتوني	أستاذ محاضر (أ)	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له أولا، الذي شرح لنا صدرنا، ويسر لنا أمرنا، ووفقنا في اتمام هذا العمل المتواضع، وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل عمر بوعزيز الذي ساعدنا على انجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر أيضا إلى اللجنة الموقرة على قبولها مناقشة وإثراء هذا البحث و إلى كل من ساعدنا في اتمام هذا العمل

فهرس المحتويات

- ✓ شكر وعرفان.....4
- ✓ فهرس الجداول.....7
- ✓ فهرس الأشكال:.....7
- ✓ مقدمة:.....أ
- ✓ **الفصل الأول الاطار النظري للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**.....5
- ✓ **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر:**.....6
- ✓ المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر:.....6
- ✓ المطلب الثاني: نشأة الاقتصاد الأخضر:.....7
- ✓ المطلب الثالث: أهداف الاقتصاد الأخضر: 8
- ✓ **المبحث الثاني : الإطار العام للتنمية المستدامة:** 11
- ✓ المطلب الأول : مفهوم و خصائص التنمية المستدامة..... 11
- ✓ المطلب الثاني : أهداف و أبعاد و أهم مبررات التنمية المستدامة:..... 12
- ✓ المطلب الثالث : مؤشرات و مبادئ التنمية المستدامة:..... 17
- ✓ **الفصل الثاني الاقتصاد الأخضر وتحديات تشغيل الشباب في الجزائر** 35
- ✓ **المبحث الأول: قطاعات وآليات التمكين للاقتصاد الأخضر:** 36
- ✓ المطلب الأول: القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر:..... 37
- ✓ المطلب الثاني: آليات التمكين للاقتصاد الأخضر:..... 41
- ✓ المطلب الثالث : آليات تمويل الاقتصاد الأخضر:..... 47
- ✓ **المبحث الثاني: مساعي الدولة الجزائرية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخلق مناصب شغل لدى الشباب:** 49
- ✓ المطلب الأول: الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية:.....

- ✓ المطلب الثاني: الآثار الايجابية للسياسات الخضراء على العمالة:.....
- ✓ المطلب الثالث: انجازات ومشاريع الاقتصادالاخضر في الجزائر:... **Erreur ! Signet non défini.**
- ✓ **خاتمة:**.....63
- ✓ الملاحق 64
- ✓ قائمة المصادر والمراجع:.....68
- ✓ المراجع العربية:.....**Erreur ! Signet non défini.**
- ✓ الملخص:.....70

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**أنشطة أبرز المنظمات في مجال الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي**	44

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منافع الاستثمار الأخضر	46

مقدمة

مقدمة:

الاقتصاد الأخضر أحد الموضوعات الهامة التي حظيت باهتمام كبير من طرف الدول وكذلك هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة خاصة بعد_ خيبة الأمل في النظام الاقتصادي العالمي الذي أفرز العديد من الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية وعدد من الظواهر جراء تغير المناخ وارتفاع حرارة الأرض والتقلبات المناخية وتداعيتها المتعددة على البطالة والفقر والتراجع في الموارد الطبيعية.

كما توجد عدة أبعاد للإقتصاد الأخضر، اقتصادية، اجتماعية، وبيئية حيث يساهم في محاربة البطالة من خلال خلق مناصب شغل، وكذلك التركيز على المشاركة وتحسين التعليم والتدريب والحوكمة الجيدة والعدالة الاجتماعية وكذلك يحد من التدهور البيئي وهذه الأبعاد مترابطة وتشكل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة كوسيلة وليس غاية ويعزز التنافسية الاقتصادية ويخلق فرص عمل ويجلب الاستثمارات ويدعم الابتكار والمعرفة ويعزز الأمن الوطني في مجال الطاقة والمياه.

1- طرح الاشكالية:

من أجل الإلمام أكثر بجوانب هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر في الجزائر على توفير مناصب الشغل لدى الشباب ؟

1- فرضيات الدراسة:

- ✓ يركز الاقتصادالأخضر على استحداث فرص عمل لائقة للشباب تساهم في إدماج الفوائد البيئية ؛
- ✓ الاستثمار على الاقتصاد الأخضر يعتمد على القروض.

2- **أهداف الدراسة:**

- ✓ تنويع موارد الاقتصاد وتحسين كفاءة استخداماتها عبر الاستثمار في طرق الإنتاج النظيفة (معدات متقدمة تكنولوجيا وبيئيا).
- ✓ زيادة الامن الغذائي عبر استخدام التقنيات الزراعية الأكثر استدامة_ .
- ✓ تحسين الحصول على خدمات الطاقة_ .
- ✓ الاستفادة من بعض التجارب الدولية في مجال الاقتصاد الأخضر؛
- ✓ التعرف على آليات الاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

3- أهمية الدراسة:

- ✓ الاقتصاد الأخضر أحد الموضوعات الجديدة والمهمة يمكن أن ينظر اليه كنشاط إنتاجي مساند للفقراء والشباب من خلال تخفيض مستويات التدهور البيئي وندرة المياه بالمحافظة على مقومات حياتهم ومصادر رزقهم واستدامتها.

- ✓ تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في أحد المواضيع المهمة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؛
- ✓ أهمية الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر على الصعيدين الاقليمي والدولي؛
- ✓ اهتمام الهيئات الدولية، حيث يوجد برنامج خاص للامم المتحدة للاهتمام بهذا الموضوع.

4- حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية فقد تم حصر الدراسة في الجزائر، أما الحدود الزمانية فقد امتدت الفترة من سنة 2014-2019 .

5- منهج الدراسة:

من أجل معالجة الاشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات المتبناة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- لاستثمار في الاقتصاد الأخضر أحد الموضوعات الهامة ؛
- قلة الدراسات في هذا الموضوع؛
- محاولة الاحاطة والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

6- الدراسات السابقة:

1- دراسة حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة في فلسطين : استراتيجيات مقترحة ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعه الأزهر، غزة 2017-1438.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأهداف المرسومة له من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة و المتمثلة في زيادة النمو الاقتصادي و خلق المزيد من فرص العمل و الحد من مشكلة الفقر و البطالة و استنزاف الموارد الطبيعية و النظام البيئي بشكل عام، و اعتمد الباحث في تحقيق ذلك على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الاقتصاد الأخضر و القطاعات التي يدرسها في ضوء نتائج الدراسة القياسية و العديد من الدراسات الأخرى، و تجارب الدول الناجحة في تطبيق الاقتصاد الأخضر، و يوصي الباحث بتبني الاقتصاد الأخضر في الأراضي الفلسطينية من الأثر السلبي للاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي و في هذا الإطار قدم الباحث مقترح استراتيجية الاقتصاد الأخضر في الأراضي

الفلسطينية و تتضمن قطاعات الطاقة و الزراعة و التنوع الحيوي و النقل والاستثمار و التكنولوجيا الخضراء.

2- **أمينة بديار، محمد توفيق مزيان، أثر الاقتصاد الأخضر على النمو و التنمية المستدامة : دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة و النامية، مجلة الدراسات المالية، جامعة الجزائر 2019/05/10.**

يهدف البحث إلى التحقق من دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاهداف المرسومة له من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة و المتمثلة في زيادة النمو الاقتصادي و الحد من مشكلة الفقر و استنزاف الموارد الطبيعية و النظام البيئي بشكل عام، و لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لدراسة واقع التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في التنمية و في مكافحة الفقر، كما استخدم المنهج القياسي (الكمي) لتحليل و تفسير أثر الاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي في سنه الدراسة 2017 ، و توصلت الدراسة من خلال النتائج القياسية إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي الذي تم قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و مؤشر الاقتصاد الأخضر بأبعاده الأربعة باستثناء علاقة النمو الاقتصادي بالقيادة و تغير المناخ حيث كانت العلاقة عكسية بينهما.

3- **رحال نصر، عوادي مصطفى، حماش نادية، الاقتصاد الأخضر خيار استراتيجي لتحقيق تنمية زراعية مستدامة : اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية المستدامة في الجزائر و الدول العربية، جامعة الوادي، باتنة.**

إن الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية يعد ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، لذا فإن هناك حاجة إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يحقق استدامه هذه الموارد و تركها للأجيال القادمة بكميات كافية، و ذلك عن طريق التوجه إلى الاقتصاد الأخضر، إذ ساهم هذا الأخير في خلق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية و المستقبلية باستحداث المزيد من الوظائف الخضراء في العديد من القطاعات كالزراعة و الطاقة المتجددة و غيرها، و تتمثل مشكلة الدراسة في كيف يساهم الاقتصاد الأخضر في المحافظة على الموارد الطبيعية و تحقيق تنمية زراعية مستدامة ؟ في حين كانت الفرضية إجابة لسؤال المشكلة بأنه يساهم الاقتصاد الأخضر في المحافظة على الموارد الطبيعية و النهوض بالواقع التنموي في مجال الزراعة و استدامتها.

4- هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، كما يلي:

الفصل الأول الاطار النظري للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر:
- ✓ المبحث الثاني : الإطار العام للتنمية المستدامة:

الفصل الثاني: الاقتصاد الأخضر وتحديات تشغيل الشباب

- ✓ المبحث الأول: قطاعات وآليات التمكين للاقتصاد الأخضر
- ✓ المبحث الثاني: مساعي الدولة الجزائرية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخلق مناصب شغل لدى الشباب

الفصل الأول
الاطار النظري للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر:

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرض لمفاهيم عامة حول الاقتصاد الأخضر

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر:

يعرف البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد الأخضر على أنه ذلك الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين الرفاه العام للبشر،وانصاف الاجتماعي وذلك في ظل خفض الجوهري لندرة البيئة Ecologica(UNEp.2011) وبعبارة أخرى فإن الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد قائم على انبعاثات الكربون المنخفضة واستخدام كفوء للموارد تنمية اجتماعية شاملة علما بأن نمو الدخل والعمالة في ظل الاقتصاد الأخضر يدار[1] من قبل استثمارات خاصه/عامة تهدف إلى خفض انبعاثات الكربون تمنع فقدان خدمات الأنظمة الحيوية والتنوع الحيوي.[2]

لقد تم استخدام المصطلح الاقتصاد الأخضر في الأدبيات عام 1989,وكان ذلك في تقرير قدمه مجموعة من الاقتصاديين المختصين بالبيئة لحكومة المملكة المتحدة، إلا أن محتوى التقرير لم يتضمن أي إشارة للاقتصاد الاخضر واقتصر استخدام هذا.

لقد تم استخدام المصطلح الاقتصاد الأخضر في الأدبيات عام 1989,وكان ذلك في تقرير قدمه مجموعة من الاقتصاديين المختصين بالبيئة لحكومة المملكة المتحدة، إلا أن محتوى التقرير لم يتضمن أي إشارة للاقتصاد الاخضر واقتصر استخدام هذا المصطلح في عنوان التقرير فقط،رغم اعادة استخدام هذا مصطلح من طرف نفس المجموعة في سنة 1991 إلا أنهم لم يقدموا تعريفا له وتم إعادة إحياء مصطلح الاقتصاد الأخضر في عام 2008، وذلك في إطار مناقشة التغلب على الأزمة المالية العالمية حيث أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر لتحليل سياسات الاستثمار في قطاعات الخضراء وجاء الاتفاق العالمي الاخضر الجديد سنه2009 كجزء من هذه المبادرة كما تم عام 2011 اصدار تقرير الأمم المتحدة للاقتصاد الاخضر بعنوان "نحو الاقتصاد الأخضر" في سياق نفسه ولقد تعددت تعريفات الاقتصاد الأخضر نذكر أهمها:

تعريفات لأمم المتحدة للاقتصاد الاخضر كثرت تعريفات الاقتصاد الأخضر نذكر منها:[3]

[1]–أحمد الكواز، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 18، 2014، ص 2.

[2]– المرجع نفسه، ص 4.

[3]– المرجع نفسه، ص 6.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة: عرف البرنامج الأمم المتحدة للبيئة اقتصاد الاخضر عام 2000 بأنه نظام من أنشطة الاقتصادية التي تعمل على تحسين نوعية حياة الأفراد وتقليل عدم المساواة بينهم على المدى الطويل دون تعرض الأجيال القادمة لمخاطر البيئية او ندرة الايكولوجية الخطيرة.

المنظمة الأغذية الزراعية: عرفت الاقتصاد الأخضر بأنه توجه التنمية الاقتصادية في اتجاه يدعم التحول الى نمط اكثر استدامة في مجال الزراعة للإنتاج والاستهلاك ويشمل توليد واستخدام الطاقة المتجددة،وكفاءة استخدام الطاقة وإدارة المخلفات والاستخدام المستدام للمواد الطبيعية الموجودة، و إنشاء الوظائف الخضراء.

المفوضية الاقتصادية للأمم المتحدة في أوروبا: عرفت الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان ويحقق العدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من مخاطر البيئية والندرة الإيديولوجية.[4]

المطلب الثاني: نشأة الاقتصاد الأخضر:

دفع ظهور أزمات عالمية ممتدة ومترابطة خلال العقود الأربعة الماضية إلى إجراء تحليل معمق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتها على زيادة الرفاه البشري والمسا الاجتماعية وكذلك لعدم الاستدامة المتأصل في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها والمقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي التي ترتكز تركيزا كبيرا على ناتج المحلي الإجمالي،لاتظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة إذ يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كمية من الكتلة الإحيائية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، مما يفوض خدمات النظم الايكولوجية التي تشكل عنصرا رئيسيا من مقومات حياة الفقراء، ويؤدي من ثم إلى استمرار وتفاقم الفقر والتفاوتات الاقتصادية كما تسبب لهذا النشاط في اثار خارجية، مثل التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية تهدد ما الأرض من قدرة إنتاجية على توليد الثروة وضمان الرفاه البشري.[5]

[4] علي خنافر ، القضايا البيئية العالمية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحوله الى اقتصاد الاخضر ، جامعة محمد خضر ،بسكرة، 2018/2017 ، ص ص 91 -92.

[5] يزيد تقرارت ، وآخرون ، الاقتصاد الأخضر تنمية المستدامة تكافح التلوث،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الاداريه، العدد ثامن ديسمبر 2017 ، ص565

ان مفهوم الاقتصاد الأخضر نشأ في بداية كمسار مقترح للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية ، وفي هذا السياق أطلقت مبادرة الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر في عام 2008 ونصت عل. إن الانتقال الى الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال البيئية الأساسية بحيث تستطيع تحقيق عائدات أفضل على استثمار راس المال البشري والطبيعي و الاقتصادي، وتستطيع في الوقت نفسه الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتخفيض الكمية المستخرجة والمستعملة من الموارد الطبيعية وتقليل النفايات، والحد من التفاوت الاجتماعي وتحقيق الأهداف التنمية المستدامة والتغلب على الأزمات المتجددة واهمها:

الأزمة المالية: والتي اجتاحت العالم عام2007 ،حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي أدت إلى أوضاع الاقتصادية والاجتماعية صعبة في معظم دول العالم إذ نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات وضغوط على الصناديق السيادية وانخفاض السيولة النقدية.

- الأزمة الغذائية: ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين 2009/2008 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية جزئيا الناجم عن زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود
- الأزمة المناخية :برزت أزمة المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ والتكيف والتحقيق من آثارها
- وفي إطار مواجهة الأزمات العالمية السابق ذكرها تتمحور مفهوم الاقتصاد الأخضر بداية انطلاقته عام 2008 وتطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولا ،كما توسع مفهوم مبادارات الاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل استراتيجيا وضع نماذج التنمية الاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

المطلب الثالث: أهداف الاقتصاد الأخضر:

يهدف الاقتصاد الأخضر الى ربط بين المتطلبات تحقيق التنمية المستدامة وبين حماية البيئة ، وقد أكد مؤتمر ريو 20+ على أن الاقتصاد الأخضر من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة القدرة على استخدام الموارد الطبيعية على نحو المستدام .والحد من الآثار السلبية التنمية عل. البيئة، وإيجاد وظائف الفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية، تكمن أهمية الأهداف الأساسية التي يسعى الاقتصاد الأخضر لتحقيقها في النقاط التالية:

1. تحقيق التنمية المستدامة.
2. توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة
3. التخفيف من الفقر
4. توفير الوظائف الخضراء

- تحقيق التنمية المستدامة: بإمكان التحول إلى الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق واسع خاصه، وان العالم اليوم يشهد مخاطر جمة تتطلب إعادة التفكير [6]بصورة [7] جزئية في المنهاج والسياسات الاقتصادية،. لذا يجب أن يعرف الجميع أن الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة، في الوقت الذي أخفقت عقود من الزمن من خلق الثروات جديدة مع نموذج الاقتصاد البيئي في وضع حد للتهميش الاجتماعي واستنزاف الموارد وتبقي التنمية المستدامة هدفا حيويا على الاقتصاد على المدى الطويل بموافقة من تحضير الاقتصاد

• توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة :

إن التحقيق الاقتصاد اكثر اخضرار ومراعي للبيئة يستخدم على أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، يتطلب إحداث تغييرات في ممارسات معظم الشركات وتغيرات هيكلية في طبيعة الاقتصاد، مما يمنح القدرة للمؤسسات على استثمار وتبني أنماط جديدة، زيادة على ذلك يتعزز الاقتصاد الأخضر انطلاقا من السوق العمل الملائم وتقدم في مجال التنمية المستدامة.

• التحقيق من الفقر : مازال الفقر يميز أغلب الدول خاصة الدول النامية وهو ما تعكسه التفاوتات الاجتماعية وعدم المساواة الوصول إلى خدمات التعليم، الصحة..... ومن بين الخصائص التي يقدمها الاقتصاد الأخضر هو قدرته على تقييم خيارات المتنوعة للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر دون انقاص من الموارد البلاد.

• توفير الوظائف الخضراء: يقصد بالوظائف الخضراء تلك التي تكفل تحقيق الأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية، وتؤدي إلى تخفيض مستوياته الى حدود يمكن تحملها ، من أمثلة هذه الوظائف تلك التي توجد في قطاعات كثيرة من الاقتصاد كالطاقة وإعادة تدوير مخلفات وفي الزراعة والتشييد

[6] لامية حمايزية وآخرون، آليات تمويل الاقتصاد الأخضر نحو التنمية المستدامة عرض تجارب بعض الدول (الاردن ، الجزائر المغرب) ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام بواقي ، السنة الجامعية 2019/2018 ، ص ص 36-37

[7] البهلول اشتيوي ، ورقة الاقتصاد الأخضر، منظمة العمل العربي ، ص 05

والمباني. وكل هذه الوظائف من شأنها أن تسهم في تخفيض استهلاك الطاقة وحسن الاستخدام المواد الأولية والمياه من خلال استراتيجيات تعمل على تخليص الاقتصاد من الكربون وتقليل انبعاثات غازات الدفينة، وتخفيض وإزالة جميع النفايات والتلوث وحماية اصلاح النظم البيئية و التنوع البيولوجي

_ تحسين الرفاه البشري والانصاف الاجتماعي من خلال تحقيق المخاطر البيئية وحالات الشح الايكولوجية عن طريق تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتخفيض انبعاثات غازات الدفينة والحد من انتاج النفايات، وتدهور النظم الحيوية والمحافظة على التنوع الحيوي.

_ تلبية الطلب المتنامي من خلال الوعي الذي تم في الأسواق على السلع والخدمات والتيارات التكنولوجية الخضراء.

_ إعادة رسم الملامح هذه سوف تؤدي إلى زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد وارتفاع عدد الوظائف اللائقة والمنتجة وانخفاض كميات الطاقة، والموارد المستهلكة في عمليات الإنتاج التقليدية وتقليص النفايات والتلوث وانحسار كبير في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

المبحث الثاني : الإطار العام للتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تتطلب الاهتمام ليس فقط بالنمو الاقتصادي وحده بل كذلك الاهتمام بالمسائل الاجتماعية و البيئة إلى جانب العوامل التي لم ينظر إليها بواقعها الاجتماعي، و تسيير البيئة إلى جانب النمو الاقتصادي لأن هذا الأخير مجال معرض للخطر خاصة على المدى الطويل.

المطلب الأول : مفهوم وخصائص التنمية المستدامة.

مفهوم التنمية المستدامة:

للطاقات المتجددة دور فعال في تحقيق التنمية دون إلحاق آثار سلبية على مستوى هذه الأبعاد.

ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها والتي مفادها استقلال الموارد المتاحة مع توجيه الاستثمارات باستخدام تقنيات جد متطورة تتكيف مع التنمية و هذا من أجل التعزيز. [8]

و عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة المنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 بأنها (ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساوي الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل). [9]

و قد عرفها المفكران ساتو و ميرياما على أنها تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه و التمتع بالموارد كما عرفها قاموس ويبستر (Webster) على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا. [10]

---

[8] رحال نصر و آخرون، مداخلة بعنوان الاقتصاد الأخضر خيار استراتيجي لتحقيق تنمية وراعية مستدامة (مع الإشارة لحالة الجزائر)، مقدمة في الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر و الدول العربية، المنعقد بتاريخ 30-31 أكتوبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص367.

[9] حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد و التنمية المستدامة في فلسطين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2017، ص38.

[10] مشري عبد الرؤوف، آليات تمويل الاقتصاد الأخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة : عرض تجارب بعض الدول (الأردن، المغرب، الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2019/2018، ص12.

خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة خصائص يمكن حصرها في النقاط التالية :

أ. التنمية المستدامة ظاهرة عبر جيلية: تتمثل في عملية التحويل من جيل إلى آخر، و هذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، أي أن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

ب. مستوى القياس: التنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة و تتفاوت حسب كونها محلية أو إقليمية أو عالمية، و لذلك يمكن القول بأن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي، و يعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل و التي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

ت. المجالات المتعددة: في ضوء هذه الخاصية، تتكون التنمية المستدامة من أربعة مجالات على الأقل و هي : المجالات الاقتصادية، المجالات البيئية، المجالات الاجتماعية و المجالات الثقافية.

ث. الاستمرارية: إذ يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتلا يسمح بإجراء الإحلال و التجديد و الصيانة للموارد و تنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة و كذلك القابلة للنفاذ بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

ج. تحقيق التوازن البيئي: و ذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة و ضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة. [11]

المطلب الثاني : أهداف و أبعاد و أهم مبررات التنمية المستدامة:

م1 أهداف التنمية المستدامة: يختلف التناول العلمي لأهداف التنمية المستدامة باختلاف منهجية الطرح، و سيتم في هذا العنصر إعطاء أهداف التنمية المستدامة و هذا على سبيل الذكر و ليس الحصر:

[11] علي خنافر، القضايا البيئية العالمية الراهنة و انعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري و تحوله إلى الاقتصاد الأخضر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2017، ص77.

- المياه: تشكل المياه أساس الحياة على كوكب الأرض و من دونها لا يمكن لأي كائن حي أن يعيش عليها، و قد جاءت التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة للمحافظة على هذا المصدر، يهدف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على توفير فعالية قصوى لاستعمال المياه في الأنشطة الزراعية و الصناعية و كذا الحضرية و الريفية، و تهدف العدالة الاجتماعية إلى التوزيع العادل لهذا المصدر على كل الأفراد، أما البعد البيئي فيهدف إلى استدامة هذا المصدر.
- الغذاء: إذا كانت المياه هي أساس الحياة على هذا الكوكب فالغذاء هو الضرورة الأولى للكائنات الحية (بعد المياه)، و تهدف التنمية الاقتصادية المستدامة إلى زيادة فعالية النظم الزراعية و الانتاج بكيفيات تسمح بتوفير أمن غذائي بالإضافة إلى فائض للتصدير، أما البعد الاجتماعي فيهدف إلى التوزيع العادل للغذاء على أفراد المجتمع بشكل يدعم الأمن الغذائي على المستوى المحلي، أما البعد البيئي فيهدف إلى الاستخدام المستدام لعناصر الإنتاج الطبيعية مثل الأراضي، الغابات ، المياه.
- الصحة: تهتم التنمية الاقتصادية المستدامة بالصحة من خلال زيادة الإنتاجية و البحوث العلمية التي تهدف إلى رفع مستويات فعالية العلاج و الوقاية، أما البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة فيهدف إلى تحسين ظروف الحياة من خلال توفير العلاج و الوقاية لكل أفراد المجتمع، أما البعد البيئي فيهتم بضمان الحماية الكافية للعناصر البيئية الأيكولوجية و الموارد البيولوجية.
- المأوى و الخدمات : تهدف التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي إلى تعظيم فعالية تكاليف الموارد الاقتصادية المستخدمة في توفير المسكن و كل الخدمات الأخرى (مثل النقل)، أما العدالة الاجتماعية أو البعد الاجتماعي في هذا الطرح فيهتم بتوفير المساكن و الخدمات الأخرى لكل فئات المجتمع (خاصة الفقيرة) بأسعار معقولة و مقبولة، و الجانب البيئي يهتم باستعمالات الأراضي و الطاقة في توفير الماء و الخدمات.
- الدخل : يهدف البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة إلى زيادة معدلات النمو و فرض فرص العمل بطريقة تساهم في رفع معدلات دخل الأفراد، أما البعد الاجتماعي يهدف إلى ضمان

توفير فرص العمل لكل أفراد المجتمع بينما يهدف البعد البيئي إلى الاستعمال الأمثل للموارد لتحقيق هذا النمو. [12]

كما يوجد أهداف أخرى للتنمية المستدامة تتمثل فيما يلي :

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات تخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع، اقتصاديا و اجتماعيا و نفسيا و روحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو و ليس الكمية فقط ، و بشكل عادل و مقبول و ديموقراطي.
- احترام البيئة الطبيعية : تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة، و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية، كما تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية و تنمية إحساسهم بالمسؤولية و حثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد، تنفيذ، متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.
- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد : تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها و تدميرها كما تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر و الآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها. [13]

---

[12] حسام موفق، التنمية المستدامة و تحقيق العدالة الاجتماعية نقل المسافرين : دراسة حالة النقل الجماعي عبر الطرقات في ولاية باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2017/2016، ص22-23.

[13] مشري عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع و بطريقة تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي يمكن من تفعيل التنمية الاقتصادية، و السيطرة على جميع المشكلات البيئية و وضع الحلول المناسبة لها. [14]

م2 أبعاد التنمية المستدامة : إن التنمية المستدامة تضم ثلاث أبعاد متداخلة و متشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط و التنظيم و الترتيب، و يشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر تمثل هذه الأبعاد، كالتالي:

- ❖ البعد الاقتصادي: و تعني الاستدامة وفق هذا البعد استمرارية و تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، و تكمن أهم الأبعاد الاقتصادية للتنمية في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبذير الموارد، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن المعالجة، تقليص تبعية البلدان النامية، التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في المداخيل.
- ❖ البعد الاجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفاف و الاستدامة و التنوع الثقافي.
- ❖ البعد البيئي : و ذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة و حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، و على هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج السيئة و استنزاف المياه و قطع الأشجار و انجراف التربة، و هو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية و تجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة، و المحافظة على التنوع البيولوجي و استخدام التكنولوجيا النظيفة، و القدرة على التكيف و تحقيق التوازن البيئي، ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة و ضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور

[14] مشري عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع المستوى المعيشي مع جميع الجوانب و تنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية و اختيار أنشطتها و مواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئية.[15]

- البعد التكنولوجي : يعتبر البعد التكنولوجي أحد الأبعاد المرتبطة بالتوجهات الحديثة للتنمية المستدامة و هو البعد الذي يهتم بنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة و عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة و الموارد باستخدام تكنولوجيات إنتاج حد أدنى من الغازات و الملوثات و انبعاثاتها و استخدام معايير تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات و إعادة تدويرها داخليا بالإضافة إلى إيجاد وسائل بديلة للمحروقات كالطاقة الشمسية و غيرها و الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.[16]

مبررات التنمية المستدامة:

الاهتمام بالتنمية المستدامة كمنهج تنموي بديل للنماذج السابقة لم يكن عبثا بل له ما يبرره، و من هذه المبررات: (أبو العلا، 2004، ص212)

01. مستويات الضرر المرتفعة التي تعرض لها النظام البيئي.

02. الدراسات الحديثة التي أكدت على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي والموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة. (بيتر و آخرون، ترجمه الغامدي، 2002، صفحة 423)

03. المشكلات التي تواجه العملية التنموية في الدول النامية، حيث لم تفلح الاستراتيجيات التنموية السابقة في معالجتها.

04. التزايد السكاني و ما ترتب عنه من زيادة استهلاك الموارد الطبيعية.

05. أزمات الطاقة المتكررة الناتجة عن الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية غير المتجددة، و تلوث البيئة.

[15] صيد تونس و آخرون، مداخلة بعنوان مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة، الدراسات الاقتصادية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سوق أهراس، الجزائر، ص115.

[16] علي خنافر ، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

06. العولمة و الانفتاح الاقتصادي مما زاد الفجوات داخل المجتمع الواحد، و كذلك بين الدول مما أضعف سلطة الدولة و أدى لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات التي حققت مستويات مرتفعة من الأرباح على حساب الدول النامية و الفئات الفقيرة.

07. حفظ الأصول الطبيعية لصون حقوق الأجيال القادمة.

08. التوقعات بزيادة الإنتاج العالمي و بالتالي زيادة مستويات التلوث و هدر الموارد.

09. انتشار العديد من الأمراض و الأوبئة التي تهدد صحة الانسان بسبب التلوث. (هاشم، 2011، ص247-248). [17]

المطلب الثالث : مؤشرات و مبادئ التنمية المستدامة:

-مؤشرات التنمية المستدامة :

تساهم مؤشرات التنمية في تقييم مدى تقدم الدول و المؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، و هذا ما يترتب عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية و الوطنية حول السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، تعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، و هي تقيم بشكل رئيسي وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها و مقارنتها مع دول أخرى، و تساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة، وتتمركز مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التالية :

01. القضايا والمؤشرات الاجتماعية : للتنمية المستدامة مؤشرات اجتماعية تنقسم بدورها إلى :

أ. المساواة الاجتماعية : تعتبر المساواة الاجتماعية أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة و المشاركة العامة، و ترتبط المساواة مع درجة العدالة و الشمولية في توزيع الموارد، و إتاحة الفرص و اتخاذ القرارات، و تتضمن فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة و أهمها الصحة، التعليم و العدالة، و من القضايا العامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر و العمل و توزيع الدخل للوصول إلى الموارد المالية و عدالة الفرص بين الأجيال.

ب. الصحة العامة : هناك ارتباط وثيق بين الصحة و التنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة و غذاء صحي و رعاية صحية دقيقة تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة ،

[17] حسام محمد أبو عليان، مرجع سبق ذكره، ص49.

لأن تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان و الفقر و غلاء المعيشة، و التزايد السكاني أدى إلى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة و خاصة في الدول النامية حيث لم تتطور الخدمات الصحية و البيئية بشكل يوازي تطور السوق الاقتصادية.

ح. التعليم : يعتبر التعليم مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، و قد تم التركيز عليه في كل فصول وثيقة الأجندة 21 ، لأن التعليم من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها المرء لتحقيق النجاح في الحياة كما أن هناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم في دولة ما و مدى تقدمها اجتماعيا و اقتصاديا.

خ. السكن : من أهم احتياجات التنمية المستدامة توفير المسكن المناسب للمواطن، و تتأثر شروط الحياة في المدن الكبيرة دائما بكل من الوضع الاقتصادي و نسبة نمو السكان، و الفقر و البطالة و كذلك حالة و نوعية التخطيط العمراني و الحضري، و يأتي الاهتمام هنا بأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة و لا يجدون المأوى و السكن.

د. الأمن : العدالة و الديمقراطية و السلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور و عادل في الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة و عدم التعدي على حقوق الناس.

ذ. السكان : هناك علاقة عكسية واضحة بين النمو السكاني و التنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو في منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية و تقلص النمو الاقتصادي المستدام، مما يفاقم المشاكل البيئية و هو ما يقلل من فرص التنمية المستدامة، و هنا يستخدم مؤشر النسبة المئوية لنمو السكان.

ر. أهمية توزيع السكان : إن لتوزيع السكان أهمية، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية و لاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيب النفايات و المواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس، كما تدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، و من هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، و يتطلب ذلك اعتماد استراتيجيات خاصة كبرامج الإصلاح الزراعي و مخططات الدعم الفلاحي و الريفي، و اعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

ز. مكانة الحجم النمائي للسكان و تثبيت النمو الديمغرافي : للحجم النمائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير

معروفة بدقة، و حسب بعض الإحصائيات فيتوقع أن يصل حجم السكان إلى 11 مليار نسمة سنة 2100، و يعتبر ضغط السكان و حتى بالمستويات الحالية هو عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء ، و تدهور التربة و الإفراط في استعمال الحياة البرية و الموارد الطبيعية الاخرى، لأنه كلما زاد عدد السكان زاد استخدام الموارد الطبيعية، و عليه يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، و هو أمر يكتسي أهمية بالغة لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد ما يحد من التنمية و يقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل السكان.

س. الأسلوب الديمقراطي و الحكم الراشد : إن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم و في الحكم الراشد أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة، و تشكيل السياسات الوطنية، و المؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس و تحقيق الحرية و الأمن و الاستقرار الداخلي، و احترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية و سيادة القانون و المساواة بين الجنسين، و العدالة الاجتماعية و حرية الرأي كلها أمور أساسية من أجل تنمية بشرية مستدامة.

02. القضايا والمؤشرات البيئية:

أ. الغلاف الجوي : هناك العديد من القضايا الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي و تغيراته منها التغير المناخي، ثقب الأوزون و نوعية الهواء، و ترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر أو غير مباشر بصحة الإنسان و استقرار وتوازن النظام البيئي، و قد أقدمت الأجندة 21 على تحسين نوعية الهواء عبر تقليل انبعاثات الغازات الملوثة و السامة من المصادر الثابتة و المتحركة للجو.

ب. الأرض " إتلاف التربة" : ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية و الأراضي مع الأخذ في عين الاعتبار حماية الأراضي من التلوث، التدهور، التصحر و عدم استنزاف الموارد الطبيعية للأراضي.

ت. البحار و المحيطات و المناطق الساحلية : تواجه البحار و المحيطات العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل و تراجع إنتاجية صيد الاسماك، و كذا تلوث مياه البحر.

ث. المياه العذبة : هنا يتم التركيز على إدارة الموارد المائية بطريقه مستدامة لأنها أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف و التلوث، و هي تحتل مقدمة الأولويات البيئية و الاقتصادية في العالم.

ج. التنوع الحيوي : من المسائل العامة للتنوع الحيوي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أي الكائنات الحية من حيوانات و نباتات و أسماك، من دون التأثير السلبي على توازن الطبيعة، و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما : الكائنات الحية المهددة بالانقراض و نسبة مساحة المناطق المحمية.

ح. حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري : التنمية المستدامة تعني الكف عن إجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، و التقليل من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة لهذه الظاهرة، و التي أدت إلى ذوبان جبال الجليد في جرينلاند و التي تحتوي على كمية من الجليد ما يكفي لرفع مستويات البحار بمقدار سبعة أمتار، و التي أدت كذلك إلى بروز ظاهرة الأمطار الحمضية، مما سبب في إحداث تغيير على كوكب الأرض، و التأثير على الفرص المتاحة للأجيال المستقبلية في العيش ضمن هذا الكوكب المهدد بتدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من الأشعة فوق البنفسجية، و التي تهدد هي الأخرى صحة البشر.

03. المؤشرات الاقتصادية :

أ. البنية الاقتصادية : تعكس المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي، و معدل دخل الفرد، و القوه الشرائية ضمن موازين السوق، لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن تحقيق التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل، و تعكس تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة طبيعية تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية مما يعد من أولويات قياس التنمية المستدامة.

ب. أنماط الانتاج و الاستهلاك : تعتبر من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، لذلك لا بد من إحداث تغيير جذري في سياسات الانتاج و الاستهلاك للمحافظة على الموارد وجعلها متاحة أمام جميع سكان العالم بشكل متساوي.

ت. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية : إن استغلال الموارد الطبيعية لمعدلات مرتفعة في البلدان الصناعية، يمثل أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فمثلا نجد أن المعدل الفردي لاستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى من الهند بـ 33 مرة، و هو في بلدان منضمة للتعاون و التنمية الاقتصادية "OCDE" أعلى بـ 10 مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ث. المساواة في توزيع الموارد : إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر و تحسين المعيشة، أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة على حد سواء، و تعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد، المنتجات و الخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فمثلا التفاوت بين فرص الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية، و على الأراضي و الموارد الطبيعية، و على حرية الاختيار، و غير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستوى المعيشة.

ج. الحد من التفاوت في المداخيل: فالتنمية المستدامة تعني إذا الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، و في فرص الحصول على العمل، و إتاحة حيازة الأراضي الواسعة و المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا، و أن تكون للقطاعات الاقتصادية دورا كذلك في تحسين رواتب العمال بما يتماشى مع نوعية الحياة في ذلك العصر، على أن تكون متساوية أو غير متباعدة مع القطاعات الأخرى في الدخل، و على الجانب الحكومي القيام باقتطاع من الأرباح من أجل سد الفجوة بين الأغنياء و الفقراء، ما ينتج عنه نقص في التفاوت بين المداخيل، و تجدر الإشارة هنا إلى أن من هذه السياسات التي حفزت النمو السريع الذي شهدته اقتصاديا النمور الآسيوية كماليزيا و كوريا الجنوبية و تايوان.

ح. تقليص تبعية البلدان النامية : في ظل الروابط التجارية بين البلدان الغنية و الفقيرة فإن أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول الفقيرة من هذه المنتجات، و تخفيض أسعارها بدرجة أكبر، مما يحرم هذه البلدان من واردات هي في أمس الحاجة إليها، و مما يساعد على تعويض الخسائر، و الانطلاق في استراتيجية تنموية تقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي، و بالتالي التوسع في التعاون الاقليمي و في التجارة في ما بين البلدان

النامية، و تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة. [18]

م2 مبادئ التنمية المستدامة :

أ. مبدأ الاحتياط : و الذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة على الأنشطة المزمع القيام بها.

ب. مبدأ المشاركة : التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط و وضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ بالمستوى المحلي، و هذا يعني أنها تنمية تبدأ من الأسفل و يتطلب تحقيقها توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية.

ت. مبدأ الإدماج : لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية و الاجتماعية كجزء من المعطيات التي تم البناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الانمائية، إلا أنه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الانمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعاد جديدة لقيمة الموارد و استخدامها على أساس تحليل التكلفة و الفائدة و كيف يمكن المحافظة عليها.

ث. مبدأ الملوث الدافع : مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير و فعال، كونه الجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة حيث يعتبر النموذج الوحيد المقبول عند غالبية الدول إن لم نقل كلها. [19]

[18] تكواشت عماد، واقع و آفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011، ص213-2019.

[19] صيد تونس و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص115

المبحث الثاني : الإطار العام للتنمية المستدامة:

المطلب الأول : مفهوم و خصائص التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تتطلب الاهتمام ليس فقط بالنمو الاقتصادي وحده بل كذلك الاهتمام بالمسائل الاجتماعية و البيئة إلى جانب العوامل التي لم ينظر إليها بواقعها الاجتماعي، و تسيير البيئة إلى جانب النمو الاقتصادي لأن هذا الأخير مجال معرض للخطر خاصة على المدى الطويل، و للطاقات المتجددة دور فعال في تحقيق التنمية دون إلحاق آثار سلبية على مستوى هذه الأبعاد.

م1: مفهوم التنمية المستدامة:

يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها والتي مفادها استقلال الموارد المتاحة مع توجيه الاستثمارات باستخدام تقنيات جد متطورة تتكيف مع التنمية و هذا من أجل التعزيز. 20

و عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة المنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 بأنها (ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساوي الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل). (موسيشت، ترجمة شاهين، 2000، ص13). 21

و قد عرفها المفكران ساتو و ميرياما على أنها تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه و التمتع بالموارد كما عرفها قاموس ويبستر (Webster) على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.22

م:2 خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة خصائص يمكن حصرها في النقاط التالية :

---

[20] رحال نصر و آخرون، مداخلة بعنوان الاقتصاد الأخضر خيار استراتيجي لتحقيق تنمية وراعية مستدامة (مع الإشارة لحالة الجزائر)، مقدمة في الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر و الدول العربية، المنعقد بتاريخ 30-31 أكتوبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص367.

[21] حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد و التنمية المستدامة في فلسطين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2017، ص38.

[22] مشري عبد الرؤوف، آليات تمويل الاقتصاد الأخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة : عرض تجارب بعض الدول (الأردن، المغرب، الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2019/2018، ص12.

- التنمية المستدامة ظاهرة عبر جيلية: تتمثل في عملية التحويل من جيل إلى آخر، و هذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، أي أن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.
- مستوى القياس: التنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة و تتفاوت حسب كونها محلية أو إقليمية أو عالمية، و لذلك يمكن القول بأن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي، و يعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل و التي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.
- المجالات المتعددة: في ضوء هذه الخاصية، تتكون التنمية المستدامة من أربعة مجالات على الأقل و هي : المجالات الاقتصادية، المجالات البيئية، المجالات الاجتماعية و المجالات الثقافية.
- الاستمرارية: إذ يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتلا يسمح بإجراء الإحلال و التجديد و الصيانة للموارد و تنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة و كذلك القابلة للنفاذ بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.
- تحقيق التوازن البيئي: و ذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة و ضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة. 23

المطلب الثاني: أهداف وأبعاد و أهم مبررات التنمية المستدامة:

م:1 أهداف التنمية المستدامة:

يختلف التناول العلمي لأهداف التنمية المستدامة باختلاف منهجية الطرح، و سيتم في هذا العنصر إعطاء أهداف التنمية المستدامة و هذا على سبيل الذكر و ليس الحصر:

- المياه: تشكل المياه أساس الحياة على كوكب الأرض و من دونها لا يمكن لأي كائن حي أن يعيش عليها، و قد جاءت التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة للمحافظة على هذا المصدر، يهدف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على توفير فعالية قصوى لاستعمال المياه في

[23] علي خنافر، القضايا البيئية العالمية الراهنة و انعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري و تحوله إلى الاقتصاد الأخضر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2017، ص77.

الأنشطة الزراعية و الصناعية و كذا الحضرية و الريفية، و تهدف العدالة الاجتماعية إلى التوزيع العادل لهذا المصدر على كل الأفراد، أما البعد البيئي فيهدف إلى استدامة هذا المصدر.

- الغذاء: إذا كانت المياه هي أساس الحياة على هذا الكوكب فالغذاء هو الضرورة الأولى للكائنات الحية (بعد المياه)، و تهدف التنمية الاقتصادية المستدامة إلى زيادة فعالية النظم الزراعية و الانتاج بكيفيات تسمح بتوفير أمن غذائي بالإضافة إلى فائض للتصدير، أما البعد الاجتماعي فيهدف إلى التوزيع العادل للغذاء على أفراد المجتمع بشكل يدعم الأمن الغذائي على المستوى المحلي، أما البعد البيئي فيهدف إلى الاستخدام المستدام لعناصر الإنتاج الطبيعية مثل الأراضي، الغابات ، المياه.
- الصحة: تهتم التنمية الاقتصادية المستدامة بالصحة من خلال زيادة الإنتاجية و البحوث العلمية التي تهدف إلى رفع مستويات فعالية العلاج و الوقاية، أما البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة فيهدف إلى تحسين ظروف الحياة من خلال توفير العلاج و الوقاية لكل أفراد المجتمع، أما البعد البيئي فيهتم بضمان الحماية الكافية للعناصر البيئية الأيكولوجية و الموارد البيولوجية.
- المأوى و الخدمات : تهدف التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي إلى تعظيم فعالية تكاليف الموارد الاقتصادية المستخدمة في توفير المسكن و كل الخدمات الأخرى (مثل النقل)، أما العدالة الاجتماعية أو البعد الاجتماعي في هذا الطرح فيهتم بتوفير المساكن و الخدمات الأخرى لكل فئات المجتمع (خاصة الفقيرة) بأسعار معقولة و مقبولة، و الجانب البيئي يهتم باستعمالات الأراضي و الطاقة في توفير الماء و الخدمات.
- الدخل : يهدف البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة إلى زيادة معدلات النمو و فرض فرص العمل بطريقة تساهم في رفع معدلات دخل الأفراد، أما البعد الاجتماعي يهدف إلى ضمان توفير فرص العمل لكل أفراد المجتمع بينما يهدف البعد البيئي إلى الاستعمال الأمثل للموارد لتحقيق هذا النمو. 24

[24] حسام موفق، التنمية المستدامة و تحقيق العدالة الاجتماعية نقل المسافرين : دراسة حالة النقل الجماعي عبر الطرقات في ولاية باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2017/2016، ص22-23.

كما يوجد أهداف أخرى للتنمية المستدامة تتمثل فيما يلي :

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات تخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع، اقتصاديا و اجتماعيا و نفسيا و روحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو و ليس الكمية فقط ، و بشكل عادل و مقبول و ديموقراطي.
- احترام البيئة الطبيعية : تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة، و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية، كما تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية : و كذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية و حثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد، تنفيذ، متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.
- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد : تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها و تدميرها كما تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر و الآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها. 25
- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع : و ذلك بطريقة تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي يمكن من تفعيل التنمية الاقتصادية، و السيطرة على جميع المشكلات البيئية و وضع الحلول المناسبة لها. 26

[25] مشري عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

[26] مشري عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

2: أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تضم ثلاث أبعاد متداخلة و متشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط و التنظيم و الترتيب، و يشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر تمثل هذه الأبعاد، كالتالي :

1. البعد الاقتصادي : و تعني الاستدامة وفق هذا البعد استمرارية و تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، و تكمن أهم الأبعاد الاقتصادية للتنمية في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبذير الموارد، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن المعالجة، تقليص تبعية البلدان النامية، التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في المداخيل.
2. البعد الاجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفاف و الاستدامة و التنوع الثقافي.
3. البعد البيئي : و ذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة و حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، و على هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج السيئة و استنزاف المياه و قطع الأشجار و انجراف التربة، و هو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية و تجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة، و المحافظة على التنوع البيولوجي و استخدام التكنولوجيا النظيفة، و القدرة على التكيف و تحقيق التوازن البيئي، ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة و ضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع المستوى المعيشي مع جميع الجوانب و تنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي

نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية و اختيار أنشطتها و مواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئية.27

4. البعد التكنولوجي : يعتبر البعد التكنولوجي أحد الأبعاد المرتبطة بالتوجهات الحديثة للتنمية المستدامة و هو البعد الذي يهتم بنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة و عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة و الموارد باستخدام تكنولوجيات إنتاج حد أدنى من الغازات و الملوثات و انبعاثاتها و استخدام معايير تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات و إعادة تدويرها داخليا بالإضافة إلى إيجاد وسائل بديلة للمحروقات كالطاقة الشمسية و غيرها و الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.28

م3: مبررات التنمية المستدامة:

الاهتمام بالتنمية المستدامة كمنهج تنموي بديل للنماذج السابقة لم يكن عبثا بل له ما يبرره، و من هذه المبررات: (أبو العلا، 2004، ص212)

1. مستويات الضرر المرتفعة التي تعرض لها النظام البيئي.
2. الدراسات الحديثة التي أكدت على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي والموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة. (بيتر و آخرون، ترجمه الغامدي، 2002، صفحة 423)
3. المشكلات التي تواجه العملية التنموية في الدول النامية، حيث لم تفلح الاستراتيجيات التنموية السابقة في معالجتها.
4. التزايد السكاني و ما ترتب عنه من زيادة استهلاك الموارد الطبيعية.
5. أزمات الطاقة المتكررة الناتجة عن الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية غير المتجددة، و تلوث البيئة.
6. العولمة و الانفتاح الاقتصادي مما زاد الفجوات داخل المجتمع الواحد، و كذلك بين الدول مما أضعف سلطة الدولة و أدى لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات التي حققت مستويات مرتفعة من الأرباح على حساب الدول النامية و الفئات الفقيرة.

---

[27] صيد تونس و آخرون، مداخلة بعنوان مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة، الدراسات الاقتصادية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سوق أهراس، الجزائر، ص115.

[28] علي خنافر ، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

7. حفظ الأصول الطبيعية لصون حقوق الأجيال القادمة.
8. التوقعات بزيادة الإنتاج العالمي و بالتالي زيادة مستويات التلوث و هدر الموارد.
9. انتشار العديد من الأمراض و الأوبئة التي تهدد صحة الانسان بسبب التلوث(هاشم، 2011، ص247-248) [29]

المطلب الثالث: مؤشرات ومبادئ التنمية المستدامة:

م1: مؤشرات التنمية المستدامة:

تساهم مؤشرات التنمية في تقييم مدى تقدم الدول و المؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، و هذا ما يترتب عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية و الوطنية حول السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، تعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، و هي تقيم بشكل رئيسي وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها و مقارنتها مع دول أخرى، و تساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة، وتتمركز مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التالية:

1. القضايا والمؤشرات الاجتماعية : للتنمية المستدامة مؤشرات اجتماعية تنقسم بدورها إلى :

أ. المساواة الاجتماعية : تعتبر المساواة الاجتماعية أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة و المشاركة العامة، و ترتبط المساواة مع درجة العدالة و الشمولية في توزيع الموارد، و إتاحة الفرص و اتخاذ القرارات، و تتضمن فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة و أهمها الصحة، التعليم و العدالة، و من القضايا العامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر و العمل و توزيع الدخل للوصول إلى الموارد المالية و عدالة الفرص بين الأجيال.

ب. الصحة العامة : هناك ارتباط وثيق بين الصحة و التنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة و غذاء صحي و رعاية صحية دقيقة تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة ، لأن تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان و الفقر و غلاء المعيشة، و التزايد السكاني أدى إلى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة و خاصة في الدول النامية حيث لم تتطور الخدمات الصحية و البيئية بشكل يوازي تطور السوق الاقتصادية.

[29] حسام محمد أبو عليان، مرجع سبق ذكره، ص49.

ت. التعليم : يعتبر التعليم مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، و قد تم التركيز عليه في كل فصول وثيقة الأجندة 21 ، لأن التعليم من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها المرء لتحقيق النجاح في الحياة كما أن هناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم في دولة ما و مدى تقدمها اجتماعيا و اقتصاديا.

ث. السكن : من أهم احتياجات التنمية المستدامة توفير المسكن المناسب للمواطن، و تتأثر شروط الحياة في المدن الكبيرة دائما بكل من الوضع الاقتصادي و نسبة نمو السكان، و الفقر و البطالة و كذلك حالة و نوعية التخطيط العمراني و الحضري، و يأتي الاهتمام هنا بأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة و لا يجدون المأوى و السكن.

ج. الأمن : العدالة و الديمقراطية و السلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور و عادل في الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة و عدم التعدي على حقوق الناس.

ح. السكان : هناك علاقة عكسية واضحة بين النمو السكاني و التنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو في منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية و تقلص النمو الاقتصادي المستدام، مما يفاقم المشاكل البيئية و هو ما يقلل من فرص التنمية المستدامة، و هنا يستخدم مؤشر النسبة المئوية لنمو السكان.

خ. أهمية توزيع السكان : إن لتوزيع السكان أهمية، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية و لاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيب النفايات و المواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس، كما تدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، و من هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، و يتطلب ذلك اعتماد استراتيجيات خاصة كبرامج الإصلاح الزراعي و مخططات الدعم الفلاحي و الريفي، و اعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

د. مكانة الحجم النمائي للسكان و تثبيت النمو الديمغرافي : للحجم النمائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، و حسب بعض الإحصائيات فيتوقع أن يصل حجم السكان إلى 11 مليار نسمة سنة 2100، و يعتبر ضغط السكان و حتى بالمستويات الحالية هو عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء ، و تدهور التربة و الإفراط في استعمال الحياة البرية و الموارد الطبيعية

الاخرى، لأنه كلما زاد عدد السكان زاد استخدام الموارد الطبيعية، و عليه يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، و هو أمر يكتسي أهمية بالغة لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد ما يحد من التنمية و يقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل السكان.

ذ. الأسلوب الديمقراطي و الحكم الراشد : إن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم و في الحكم الراشد أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة، و تشكيل السياسات الوطنية، و المؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس و تحقيق الحرية و الأمن و الاستقرار الداخلي، و احترام حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية و سيادة القانون و المساواة بين الجنسين، و العدالة الاجتماعية و حرية الرأي كلها أمور أساسية من أجل تنمية بشرية مستدامة.

2. القضايا والمؤشرات البيئية:

أ. الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته منها التغير المناخي، ثقب الأوزون و نوعية الهواء، و ترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر أو غير مباشر بصحة الإنسان و استقرار وتوازن النظام البيئي، و قد أقدمت الأجندة 21 على تحسين نوعية الهواء عبر تقليل انبعاثات الغازات الملوثة و السامة من المصادر الثابتة و المتحركة للجو.

ب. الأرض "إتلاف التربة": ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية و الأراضي مع الأخذ في عين الاعتبار حماية الأراضي من التلوث، التدهور، التصحر و عدم استنزاف الموارد الطبيعية للأراضي.

البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: تواجه البحار والمحيطات العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل و تراجع إنتاجية صيد الاسماك، و كذا تلوث مياه البحر.

ت. المياه العذبة : هنا يتم التركيز على إدارة الموارد المائية بطريقه مستدامة لأنها أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف و التلوث، و هي تحتل مقدمة الأولويات البيئية و الاقتصادية في العالم.

ث. التنوع الحيوي: من المسائل العامة للتنوع الحيوي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أي الكائنات الحية من حيوانات و نباتات و أسماك، من دون التأثير السلبي على توازن الطبيعة، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما : الكائنات الحية المهددة بالانقراض ونسبة مساحة المناطق المحمية.

ج. حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: التنمية المستدامة تعني الكف عن إجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، و التقليل من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة لهذه الظاهرة، و التي أدت إلى ذوبان جبال الجليد في جرينلاند و التي تحتوي على كمية من الجليد ما يكفي لرفع مستويات البحار بمقدار سبعة أمتار، و التي أدت كذلك إلى بروز ظاهرة الأمطار الحمضية، مما سبب في إحداث تغيير على كوكب الأرض، و التأثير على الفرص المتاحة للأجيال المستقبلية في العيش ضمن هذا الكوكب المهدد بتدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من الأشعة فوق البنفسجية، و التي تهدد هي الأخرى صحة البشر.

3. المؤشرات الاقتصادية:

أ. البنية الاقتصادية : تعكس المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي، و معدل دخل الفرد، و القوه الشرائية ضمن موازين السوق، لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن تحقيق التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل، و تعكس تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة طبيعية تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية مما يعد من أولويات قياس التنمية المستدامة.

ب. أنماط الانتاج و الاستهلاك : تعتبر من أهم القضايا الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، لذلك لا بد من إحداث تغيير جذري في سياسات الانتاج و الاستهلاك للمحافظة على الموارد وجعلها متاحة أمام جميع سكان العالم بشكل متساوي.

ت. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية : إن استغلال الموارد الطبيعية لمعدلات مرتفعة في البلدان الصناعية، يمثل أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فمثلا نجد أن المعدل الفردي لاستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى من الهند بـ 33 مرة، و هو في بلدان منضمة للتعاون و التنمية الاقتصادية "OCDE" أعلى بـ 10 مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ث. المساواة في توزيع الموارد : إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر و تحسين المعيشة، أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة على حد سواء، و تعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد، المنتجات و الخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فمثلا التفاوت بين فرص الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية، و على الأراضي و الموارد الطبيعية، و على حرية الاختيار، و غير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستوى المعيشة.

ج. الحد من التفاوت في المداخيل: فالتنمية المستدامة تعني إذا الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، و في فرص الحصول على العمل، و إتاحة حيازة الأراضي الواسعة و المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا، و أن تكون للقطاعات الاقتصادية دورا كذلك في تحسين رواتب العمال بما يتماشى مع نوعية الحياة في ذلك العصر، على أن تكون متساوية أو غير متباعدة مع القطاعات الأخرى في الدخل، و على الجانب الحكومي القيام باقتطاع من الأرباح من أجل سد الفجوة بين الأغنياء و الفقراء، ما ينتج عنه نقص في التفاوت بين المداخيل، و تجدر الإشارة هنا إلى أن من هذه السياسات التي حفزت النمو السريع الذي شهدته اقتصاديا النمور الآسيوية كماليزيا و كوريا الجنوبية و تايوان.

ح. تقليص تبعية البلدان النامية : في ظل الروابط التجارية بين البلدان الغنية و الفقيرة فإن أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول الفقيرة من هذه المنتجات، و تخفيض أسعارها بدرجة أكبر، مما يحرم هذه البلدان من واردات هي في أمس الحاجة إليها، و مما يساعد على تعويض الخسائر، و الانطلاق في استراتيجية تنموية تقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي، و بالتالي التوسع في التعاون الاقليمي و في التجارة في ما بين البلدان النامية، و تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة. 30

[30] تكواشت عماد، واقع و آفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011، ص213-2019.

م2: مبادئ التنمية المستدامة:

1. مبدأ الاحتياط : و الذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة على الأنشطة المزمع القيام بها.
2. مبدأ المشاركة : التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط و وضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ بالمستوى المحلي، وهذا يعني أنها تنمية تبدأ من الأسفل و يتطلب تحقيقها توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية.
3. مبدأ الإدماج : لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية و الاجتماعية كجزء من المعطيات التي تم البناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الانمائية، إلا أنه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الانمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعاد جديدة لقيمة الموارد و استخدامها على أساس تحليل التكلفة و الفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها.
4. مبدأ الملوث الدافع : مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير و فعال، كونه الجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة حيث يعتبر النموذج الوحيد المقبول عند غالبية الدول إن لم نقل كلها. 31

[31] صيد تونس و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص115

الفصل الثاني

الاقتصاد الأخضر وتحديات تشغيل الشباب في الجزائر

تمهيد:

تؤدي الطاقة المتجددة دورا لا غنى عنه ففي عالمنا المعاصر، باعتبارها المحرك الاول للكثير من القطاعات والأنشطة الصناعية والتجارية وحتى المنزلية، ومع ظهور العولمة والتطور التكنولوجي الهائل ازداد استهلاك الطاقة التقليدية الناضبة، هذه الاخيرة التي صاحبتها أضرار بمختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .ومن أجل تخفيف الضغط على استخدامات الطاقة التقليدية الناضبة والتقليل من مخلفاتها البيئية خاصة، أصبح التحول نحو مصادر الطاقة المستدامة النظيفة الهدف الاساسي الذي تلجأ إليه الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وذلك في إطار التوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة وبناء ثقافة بيئية تشجع على تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر .وبذلك أصبحت الطاقة المستدامة تشكل إحدى أهم المصادر الرئيسية للطاقة، من خلال بروز سياسات واستراتيجيات خاصة من أجل تطوير البحث في مصادرها وكذلك تطوير صناعتها ودعم انتشارها من خلال استخدام تكنولوجيا حديثة تسمى بتكنولوجيا الطاقة الخضراء، التي أصبح يلعب الاستثمار فيها دورا متزايدا ورياديا في تأمين امدادات الطاقة على المتوسط والبعيد .هذا ما جعل الاتجاه السائد اليوم هو تحسين مناخ الاستثمار في المشاريع الخضراء، من خلال الدفع باتجاه تشجيع مشاريع الاستثمار في الطاقة المستدامة وتكنولوجيا الطاقة الخضراء والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها وتمويلها، وبما أن التمويل يمثل العنصر الاساسي لنجاح أي مشروع، جعله هذا يظهر كأحد أبرز القضايا الهامة على الصعيد الدولي، وبشكل خاص التمو يل الاخضر، وذلك راجع إلى ارتفاع وضخامة تكاليف مشاريع الطاقة المستدامة، ناهيك عن تكاليف التكنولوجيا الخضراء، الأمر الذي جعل هذا النوع من التمويل يلقى اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي خصوصا في ظل الاهتمامات الدولية الراهنة بشؤون البيئة وبقضايا تمويل مشاريع الاستثماراتالخضراء،حيث أضافت المؤسسات الماليةالدوليةشرطا أساسياجديداللمشاريع من أجل تمويلها، والمتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات الخضراء وإ نتاجها لمنتجات صديقة.

المبحث الأول: قطاعات وآليات التمكين للاقتصاد الأخضر:

المطلب الأول: القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر:

تتمثل أهم القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر والتي تخدم البيئة والاقتصاد والظروف الاجتماعية وتجعلهم أكثر استدامة فيما يلي:

أولا. قطاع الزراعة:

تعتبر الزراعة التي تتمثل في الأراضي الزراعية المروية و المطرية نشاطا متنوعة، تتضمن ممارسات متعددة الأغراض ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية و بيئية، فقد ركز مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +20 على أهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي، و تخفيف الفقر و توفير حياة كريمة للأفراد، و تحقيق التنمية المستدامة، و بالرغم من أهمية قطاع الزراعة إلا أنه يغلب عليه أساليب الزراعة غير المستدامة، و هي : أ. الزراعة كثيفة استخدام المداخلات الكيميائية، و التي تعتبر مصدر أساسي للعديد من المشكلات البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا راجع لاعتمادها على الوقود الأحفوري و الأسمدة، المبيدات الحشرية و الإفراط في استغلال المياه.

و لهذا يؤكد صامويل رفوس (Samuel refus) على أهمية تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر لتحضير القطاع الزراعي ما يلي :

- ✓ استعادة و تحسين خصوبة التربة من خلال زيادة استخدام المدخلات الغذائية المنتجة بشكل طبيعي و مستدام، و تناوب المحاصيل المتنوعة فضلا عن تكامل الثروة الحيوانية و المحاصيل.
- ✓ الحد من انجراف التربة و تحسين كفاءة استخدام المياه من خلال تطبيق الحد الأدنى من الحرث و تقنيات تغطية زراعية للمحاصيل (الزراعة المغطاة هي إنتاج الخضروات و الزهور ضمن إنفاق غرف بلاستيكية أو زجاجية).
- ✓ الحد من المبيدات الكيماوية و مبيدات الأعشاب من خلال تنفيذ الممارسات البيولوجية المتكاملة الأعشاب و الآفات.
- ✓ الحد من تلف و فقدان المواد الغذائية عبر التوسع في استخدام عمليات و تجهيزات تخزين ما بعد الحصاد.

- ✓ إنتاج أكثر لموارد أقل عبر إيجاد طرق لتلبية احتياجات الغذاء، مع تقليل الحاجة للتجارة على النظم الإيكولوجية و تعظيم كفاءة الانتاج الواحد.[32]

ثانيا: قطاع المياه و الصرف الصحي:

تعتبر المياه مصدر أساسي للحياة ومقوم رئيسي من مقومات التنمية واسع في المحافل الدولية خلال العقود الماضية نتيجة ما تعرض له هذا المورد من إجهاد شديد بسبب سوء الاستهلاك، و لعدم وجود العدالة في التوزيع، و للتعرف أكثر على الأوضاع الحالية للمياه على الصعيد الدولي نوضح الحقائق التالية :

- ✓ زاد استهلاك المياه في القرن العشرين 10 أمثال ما كان عليه من قبل. (شلبي، 2009، 2)
- ✓ مع استمرار العالم في استهلاك المياه بالمعدلات الحالية فإن الطلب سيفوق العرض بنسبة قد تصل 40٪ بحلول عام 2030، و بالتالي يكون الأمن المائي في خطر، الأمر الذي يحد من الوصول لتنمية مستدامة. (Global water partnership,2012,p3)
- ✓ عدد الدول التي تقع تحت خط الفقر المائي 30 دولة من بين 178 دولة على مستوى العالم، من بينهم 15 دولة عربية و هذا يعني أن نصف دول العالم التي تقع تحت خط الفقر المائي هي دول عربية. (أحمد، 2014، ص52)
- ✓ يستخدم 18 بليون نسمة في العالم مصادر مياه شرب ملوثة بمياه الصرف الصحي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، ص4)
- ✓ أكثر من 884 مليون نسمة يفتقرون للمياه النظيفة.
- ✓ يموت سنويا 1.4 مليون طفل دون سن الخمس سنوات لعدم حصولهم على الماء النظيف و خدمات الصرف الصحي. (UNEP, 2011, p11)
- ✓ تشكل المياه العذبة 3٪ من نسبة المياه على الأرض، و يعد الاستهلاك البشري من المياه العذبة 1.2 من الطاقة البيولوجية للأرض.
- ✓ عدم توفر مصادر وصول سهلة للمياه هدر للوقت و الجهد في إفريقيا، ففي جنوب الصحراء الكبرى تمضي النساء 40 بليون ساعة سنويا في العمل على جلب الماء.

[32] علي خنافر، مرجع سبق ذكره، ص 109.

- ✓ يعتمد أكثر من نصف سكان العالم على الموارد المائية التي تتقاسمها أكثر من دولة لذلك لا بد من أن يكون هناك تعاون بين هذه الدول لأجل إدارة أفضل للمياه. (الشراكة العالمية للمياه وآخرون، 2012، ص 2).
- ✓ خدمات الصرف الصحي لا تصل إلى 2.6 مليار نسمة. (UNEP, 2011, p11). [33]

ثالثا: الطاقة المتجددة:

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة، وغير المستقرة بالإضافة إلى تخفيف آثار التغير المناخ حيث أن نظام الطاقة الحالي القائم على الوقود الأحفوري يعد مصدر تغيير للمناخ، و هو مسؤول على ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، و إن الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسية و يتطلب تحضير هذا القطاع استبدال حراري للطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة.

رابعا: العمارة الخضراء:

يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر التركيز على العمارة الخضراء التي تحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية، كما تقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية في ضوء زيادة الطلب على الطاقة ما يقلل من الانبعاثات المسببة لتغير المناخ، فضلا عن أن التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية مهمة من حيث إنشاء وظائف و صناعات جديدة، و سيكون لترويج ممارسات البناء الأخضر تأثيرات بعيدة المدى على التحول المدني المستدام و النمو الاقتصادي.[34]

خامسا: قطاع الصناعة الخضراء:

تلعب الصناعة دورا بارزا في زيادة حد التغير المناخي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و ذلك من خلال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إذ يعتبر قطاع الصناعة المسؤول عن تصاعد حوالي 40% من غاز ثاني أكسيد الكربون، و حوالي 45% من الغازات النيتروجينية، و حوالي 50% من الموارد الهيدروكربونية، و حوالي 24% من غاز الميثان، أي حوالي 21% من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية لعام 2015، و يعتبر الانتقال إلى الصناعة الخضراء عنصر أساسي في

[33] حسام محمد ابو عليان، مرجع سبق ذكره، ص107-108.

[34] مسعودة نصبة و آخرون، الاقتصاد الأخضر كلية لتحقيق التنمية المستدامة، ص 200-201.

اتساع الحاجات الانسانية، و تحقيق التنمية الاجتماعية و التصدي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري و الحفاظ على الموارد الطبيعية و البيئية. [35]

سادسا: السياحة الخضراء:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الهامة و الداعمة للوصول للتنمية الشاملة بأبعادها المختلفة، فهي تمثل رافعة اقتصادية تساهم في خلق فرص العمل، و يعتبر قطاع السياحة و السفر من أكثر المصادر تشغيلا للعمالة على المستوى الدولي، كما يعد من أهم القطاعات في التجارة الدولية حيث يساهم في جلب النقد الأجنبي، فعلى سبيل المثال يعتبر قطاع السياحة ثاني أكبر مصدر للعملات الأجنبية في كل من المغرب و الأردن، كما يسهم هذا القطاع في تحضير حركة السلع و الخدمات و الأفراد، محسنا بذلك ميزان المدفوعات كما يساهم في زيادة الدخل القومي، و تنويع مصادره، و يستمد قطاع السياحة نمو مستمرا خاصة بعد التقدم الكبير في قطاعي النقل عموما، و النقل الجوي على وجه الخصوص حيث سهل و زاد من حركة انتقال الأفراد بين الدول، و زاد بذلك عدد السياح على المستوى الدولي بنسبة 4% ، مسجلة بهذا رقما قياسيا يصل إلى 1.2 مليار سائح في العالم سنة 2015 ، كما ارتفعت عوائد السياحة العالمية من 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 1950 ، إلى 1.26 تريليون دولار أمريكي سنة 2015.

و رغم الدور الحيوي لقطاع السياحة على الاقتصاد بشكل لائق، يتحمل قطاع السياحة المسؤولية على إنتاج 5% من انبعاثات الكربون في العالم، فهو مصدر رئيسي لفقدان التنوع البيولوجي و التلوث، و ارتفاع استهلاك المياه.

و من منطق التقليل من الآثار السلبية للسياحة التقليدية على البيئة، و لكي تلعب السياحة دورا إيجابيا في المحافظة على الموروث البيئي و الطبيعي، و لتحقيق التوازن بين السياحة و البيئة من ناحية، و بينها و بين المصالح الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية أخرى، تم استحداث شكل جديد للسياحة تعرف بالسياحة البيئية أو المستدامة أو الخضراء، و التي تعتبر من أهم اهتمامات الاقتصاد الأخضر. [36]

سابعا. النقل المستدام :

يؤمن النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد و المجتمعات بشكل آمن، دون الإضرار بالصحة و النظام البيئي، و مصالح الأجيال القادمة، و هو الأكثر سلامة و الأقل ايذاء للأفراد و الممتلكات والأقل

[35] علي خنافر، مرجع سبق ذكره، ص40.

[36] حسام محمد ابو عليان ، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

تلويثا للهواء و المياه و التربة، و الأقل اصدارا للضجيج و بالتالي الأقل استهلاكا للموارد الطبيعية، ومن ضمنها الوقود الأحفوري هذا يعني أنه الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

ثامنا: تدوير المخلفات:

هو إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي، ومنها إعادة تدوير الورق والبلاستيك والمخلفات المعدنية والزجاج، وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي و التخمر اللاهوائي ، وعملية التخمر بالديدان حيث أن الإدارة الخضراء للمخلفات تؤدي إلى إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير، وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة، أيضا تسهم في حماية البيئة من التلوث وتحسين المنتجات الزراعية و بالتالي تحسين الوضع الاقتصادي و البيئي.[37]

المطلب الثاني: آليات التمكين للاقتصاد الأخضر:

1. انشاء إطار تشريعي محفز:

إن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في أي دولة يحتاج لبيئة تشريعية و قانونية تكون خاصة به، تحدد الحقوق والمسؤوليات والآليات وتضع الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر، وتزيل المعيقات أمام الاستثمارات الخضراء، حيث يمكن للتشريعات الوطنية المتعلقة بمجال الزراعة، الصناعة، الطاقة والبناء أن تؤدي لإنشاء حوافز سوقية قوية، وإلى تحفيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

2. توجيه الانفاق والاستثمار الحكومي لتحضير القطاعات الاقتصادية، وتقليصه عن الممارسات غير المستدامة:

إن الكثير من الدول تقدم إعانات مالية كبيرة لدعم قطاعات معينة لمساعدة الفئات الفقيرة في المجتمع، و لكن تلك الإعانات تكون موجهة لمجالات غير مستدامة، فتشير الوكالة الدولية للطاقة أن الدعم المقدم للوقود الأحفوري على المستوى الدولي يقدم حوالي 557 مليار دولار عام 2008 ، بينما الدعم المالي العالمي ما بين 15-35 مليار دولار سنويا، و هذا يسهم في زيادة الصيد المفرط للأسماك لذا يتوجب على الدولة إصلاح نظام الدعم لديها. (الاسكوا، 2011 ، ص11). [38]

3. التمويل الأخضر:

---

[37] مسعودة نصبة، مرجع سبق ذكره، ص201.

[38] امينة بديار، أثر الاقتصاد الاخضر على النمو و التنمية المستدامة : دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة و النامية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية، الجزائر، جوان 2019، ص 316.

يعتبر التمويل عصب الحياة الاقتصادية لذلك فإن أي مشروع استثمار يحتاج من أجل سريان النشاط فيه إلى هذا العنصر المهم، و لقد شكل التمويل أحد أبرز القضايا المؤرقة للحكومات و المستثمرين تظهر المشكلة بشكل أكبر في تمويل الأخضر نظرا لارتفاع و ضخامة المشاريع التي يقوم بها كمشاريع الطاقة و النقل و المياه و التدوير و الزراعة... الخ

ولقد حظي التمويل الأخضر باهتمام دولي لدوره في تحقيق الاستدامة و الحفاظ على النظم البيئية و تحقيق النمو الاقتصادي، لذلك نشأت العديد من الهيئات و الصناديق التي تحاول توفير الدعم له.

1.3. مصادر التمويل الأخضر:

يمكن تقسيم هذه المصادر لقسمين إحداهما يعتمد على الموارد المحلية داخل الدولة، بينما الآخر يعتمد على المصادر الخارجية. (حدة، 2010، ص126-129)

أ. التمويل المحلي:

هو ذلك التمويل الذي تم الحصول عليه من مصادر داخل الدولة بهدف توجيهه لقطاعات الاقتصاد الأخضر، و من مصادر التمويل المحلي ما يلي :

- الميزانية العامة: يمكن للميزانية العامة أن تدعم ثلاثة أنواع من التمويل الأخضر، و تتمثل في تمويل تكاليف التشغيل لإدارة النظام الإداري، و دعم و تشغيل و صيانة النظم و الخدمات المتاحة للجمهور و تمويل الاستثمارات الخضراء، و هذه تحتاج الإجراءات خاصة لتخطيط الاستثمار العام، و قد يكون الدعم المقدم للتمويل الأخضر من الميزانية العامة على شكل منح، و كثير من دول العالم تعاني عجزا في ميزانياتها لذلك يكون محور اهتمامها ميزانياتها على مقومات الحياة الانسانية على حساب التنمية المستدامة.
- التمويل من الحاصلين على الخدمة: حيث يدفع المستفيدين من الخدمات المختلفة رسوم مقابل حصولهم على الخدمة، كالرسوم المفروضة مقابل الحصول على تحلية المياه، و قد تكون هذه الرسوم ثابتة في بعض الدول بينما تكون وفقا لمستوى الخدمة في دول أخرى.
- البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية: أصبحت العديد من البنوك المحلية تقدم ما يسمى بالقروض الخضراء، و تضع لها حوافز لتشجيع الاستثمار فيها، و يكون ذلك من باب المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها البنوك اتجاه المجتمع لدعم المشاريع الاستثمارية الخضراء.

ب. التمويل الدولي:

يتطلب تحقيق النمو الأخضر استثمارات موسعة بصورة ملموسة، فالعالم بحاجة إلى 700 مليار دولار إضافية سنويا لتمويل التحول الضروري لبنية تحقيق الطاقة النظيفة، و لكفاءة استخدام الطاقة في المباني و الصناعة و النقل منخفض الكربون.(صندوق البيئة العالمي، 2014 ، ص 3)

ومن المصادر الخارجية للحصول على التمويل الأخضر والمقسمة وفقا لموارد رؤوس الأموال ما يلي:

1. بنوك التنمية الدولية: آلية عمل بنوك التنمية الدولية تشبه الآلية التي تعمل بها البنوك التجارية، و لكن يعود إنشاء هذه البنوك لعدد من الدول، و تساهم في رأس مالها، و تضع بنوك التنمية العديد من الشروط أمام المتقدمين للحصول على قروضها، و من أهم بنوك التنمية الدولية :

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير : وهو أقدم المؤسسات في مجموعه البنك الدولي، يقدم المساعدات للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائدا حقيقيا، يعود اهتمام هذا البنك بقضايا البيئة منذ عام 1970 و اعتمد البنك الدولي استراتيجية بيئية لتوجيه أعمال البنك في المجالات البيئية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، و هي : رفع مستوى المعيشة، تحسين نوعية الحياة، و تحسين نوعية النمو و حماية الموارد الاقتصادية.
- البنك المركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي : يهدف لتشجيع التكامل للتنمية الاقتصادية ،و الاجتماعية المتوازنة في منطقه دول أمريكا الوسطى منذ تأسيسه في 1999 اعتمد البنك (1763) قرض بمبلغ 52384 مليون دولار حتى عام 2010.
- بنك الاستثمار الأوروبي: يقدم القروض لدول الاتحاد الأوروبي لتمويل المشاريع رأس المال التي تتماشى مع أهداف الاتحاد الأوروبي، أما خارج الاتحاد الأوروبي لدعم التنمية و التعاون و يقدم البنك من ثلث إلى ربع القروض المستقلة للمشروعات التي تحمي البيئة و تعمل على تحسينها.

2. الصناديق الدولية للتنمية : تضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات الأقراض التي تقدم قروض ميسرة بدون فوائد، أو بسعر فائدة منخفض، و تقوم عدد من الدول بإنشاء صناديق التنمية و تقدم لها المنح و التبرعات و من هذه الصناديق :

- صندوق البيئة العالمي : تم تأسيسه عام 1995، و هو من أهم المحركات الأساسية المخصصة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية و متعددة الأطراف، و تمويل الأعمال المهتمة بقضايا التنوع البيولوجي، و مخاطر التغيير المناخي و مكافحة تلوث المياه، و تدهور التربة و إلغاء الملوثات.
- جمعية التنمية الدولية : يقدم البنك الدولي من خلالها القروض الإمتيازية طويله الأجل بسعر فائدة معدوم لأفقر الدول النامية، و تمثل المنح و الاعتمادات التي تقدمها هذه الجمعية ربع

المساعدات المالية التي يمنحها البنك الدولي، و يقدم قروض قيمتها ما بين 6-7 مليار دولار سنويا لمختلف مشاريع التنمية.

و هناك العديد من الصناديق الأخرى التي تقوم عليها الدول أو الأمم المتحدة : كصندوق المناخ الأخضر الذي يهتم بقضية الاحتباس الحراري. (حدة، 2010، ص 126-129)

- الجهات متعددة الأطراف المقدمة للمنح: وتتضمن هذه الجهات منظمات الأمم المتحدة و جهات أخرى عديدة منها : الاتحاد الأوروبي، و للتعرف على أبرز المنظمات الدولية المعنية بالاقتصاد الأخضر و أهم إسهاماتها نوضحها في الجدول رقم (2-1) .

جدول رقم (2-1) : أنشطة أبرز المنظمات في مجال الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي.

المنظمة	مجالات الاهتمام
برنامج الامم المتحدة للبيئة	• التعريف بمفاهيم الاقتصاد الأخضر. • اعتماد الاقتصاد الأخضر كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر. • تهيئة الظروف المناسبة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر و توفير التمويل لذلك. • الاقتصاد الأخضر و الاهداف الإنمائية للألفية. • الاتفاقية البيئية العالمية الجديدة. • مبادرات الوظائف الخضراء. • أنماط الاستهلاك و الإنتاج المستدامة
منظمة العمل الدولية	• توضيح مفهوم الوظائف الخضراء و تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الاخضر. • تحديات تشغيل الشباب وسد الفجوات بين الجنسين. • مؤشرات سوق العمل. • المسائل الرئيسية على مستوى السياسات لإيجاد فرص العمل. • حصة القطاعين العام و الخاص في فرص العمل و هجرة العمال.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	• تقسيم الوظائف الخضراء في أربعة قطاعات : الطاقة و البناء و الزراعة و إدارة النفايات.

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية	• مشروع مشترك بين منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية و برنامج الامم المتحدة للبيئة حول الإنتاج الأكثر نظافة و كفاءة من حيث استخدام الموارد. • الصناعة الخضراء ، الاقتصاد قابل للاستدامة و الاستمرار في المستقبل.
فريق إدارة البيئة	• تقرير الفريق المعني لإدارة مسائل الاقتصاد الأخضر : تدابير تحفيز الاقتصاد الأخضر، و جعل الاقتصاد الأخضر مفيد للفقراء، دعم الابتكار و التكنولوجيا و الاستثمار في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
المفوضية الأوروبية	• دعم مبادرة الاقتصاد الأخضر • الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الاتحاد الأوروبي

المصدر: الاسكوا، استعراض الانتاجية و أنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر، المبادئ و الفرص و التحديات في المنطقة الغربية ، نيويورك 2011، بتصرف.

- الاسواق المالية : الاقتصاد الأخضر جاء لتصحيح الممارسات الاقتصادية السلبية التي تترتب على الازمة المالية التي لعبت فيها الأسواق المالية دورا كبيرا، لذلك لا بد من توجيهها بشكل أفضل لتقوم بدورها الأساسي في جلب التمويل لصالح الاقتصاد الحقيقي، و لقد بدأت تظهر نتائج إيجابية في هذا المجال كظهور الأسواق المالية الخضراء و الأدوات المالية الأخرى. [39]

4. الضرائب الخضراء :

اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال أنشطتهم الاقتصادية، و منتجاتهم الملوثة، قد تفرض ضريبة تجعل التلوث أكبر تكلفة للملوث بأن يصبح إنتاج التلوث أكبر تكلفة ، فإن الملوث سينتج أقل، و بالتالي تعمل الضريبة الخضراء على تحقيق التسعير الكامل للتكلفة وك مثال على ذلك ضريبة الكربون، تعتبر دول الاتحاد الأوروبي السباقة في تطبيق هذه الضريبة و التي اسهمت في خفض العجز المالي في ميزانياتها حيث تفرض على أنواع الوقود الأحفوري، و سعر الضريبة يعتمد على كمية غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من الوقود. (الربيعي، 2008، ص 27)

[39] حسام محمد ابو عليان، مرجع سبق ذكره، ص 134-138.

5. الاستثمارات الخضراء:

يعمل الاقتصاد الاخضر على استبدال التكنولوجيا التقليدية الملوثة للبيئة بأخرى تعرف بالنظيفة أو الخضراء خاصة في مجال الطاقة المتجددة.

الشكل 04 : منافع الاستثمار الأخضر

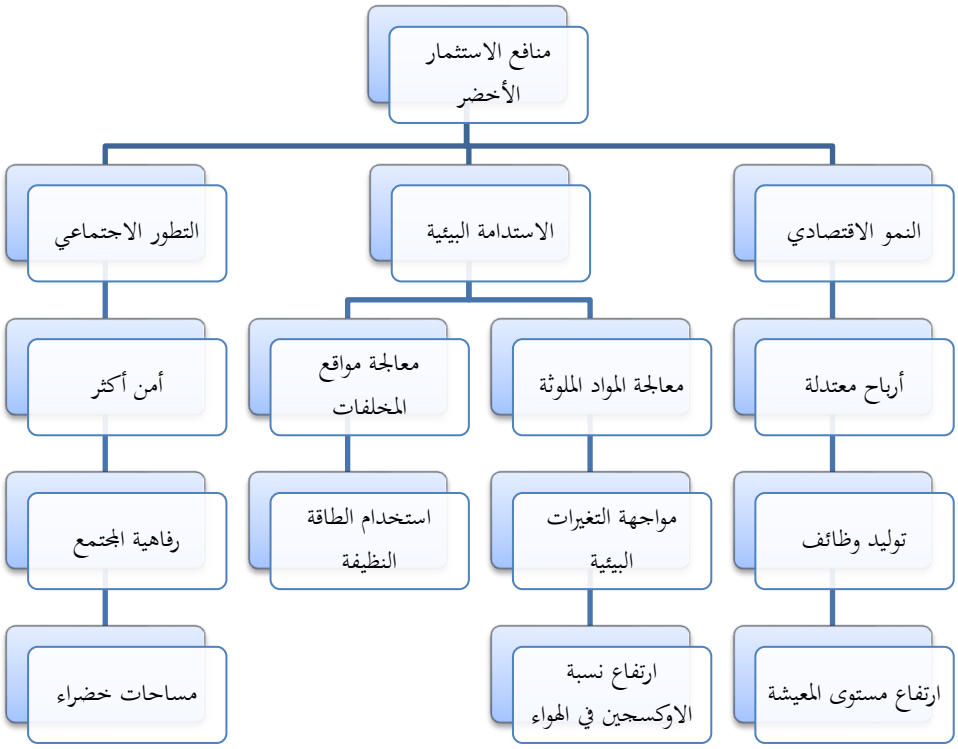

نلاحظ من الجدول بأنه يمكن قياس مدى فعالية مختلف السياسات الاقتصادية الهادفة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، كما يمكن أيضا توجيه جانبي العرض و الطلب بما يخدم عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر، فعلى سبيل المثال يمكن الحد من الانبعاثات الدفيئة و المؤثرة في استهلاك الطاقة عبر كبح جماح الاستهلاك من خلال فرض العلاوات السعرية، و تغيير سلوك المستهلكين، و خير مثال على ذلك التوجه نحو تركيب المصابيح الكهربائية الاقتصادية التي تعد أقل تكلفة و أكثر كفاءة من الإنارة التقليدية، أما عن جانب العرض فيمكن التأثير من خلال تشجيع الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة عبر تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بهدف التخفيف من الانبعاثات الكربونية. [40]

[40] امينه بديار، مرجع سبق ذكره، ص 317- 318.

المطلب الثالث : آليات تمويل الاقتصاد الأخضر:

أصبح التحويل نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة و لم يعد خيار بسبب مستويات الضرر التي تسببها الممارسات الاقتصادية الطبيعية على مجمل الحياة، و هذا التحمل يتطلب بناء استراتيجيات و سياسات صحيحة تساعد على تحقيق هذا التحول و كذلك توفير التمويل المناسب لذلك و تظافر الجهود على المستوى المحلي و الدولي.

أولا: الصرفة الخضراء : هناك عدة تعاريف للصرفة الخضراء نذكر منها ما يلي :

تعرف الصرفة الخضراء على أنها الخدمات و المنتجات التي يقدمها البنك لعملائه الذين يراعون الأثر البيئي و الاجتماعي في أعمالهم.

و يمكن تعريفها أيضا على أنها : عبارة عن تشغيل الأنشطة المصرفية مع إعطاء اهتمام خاص للعوامل البيئية و الاجتماعية، بهدف الحفاظ على البيئة و المواد الطبيعية.

و من التعاريف السابقة يمكن تعريف الصرفة الخضراء على أنها شكل من أشكال البنوك، مشابه للبنك العادي إلا أنه يعطي اهتمام خاص للعوامل البيئية و الاجتماعية، ضمن الخدمات التي يقدمها لعملائه و الترويج للأنشطة الصديقة للبيئة و التي تضمن تنمية اقتصادية كبيرة و تعزيز الممارسات الصديقة للبيئة و تخفيض البصمة الكربونية لأنشطتها لجعل العالم أفضل. [41]

ثانيا: السندات الخضراء:

تمثل الصكوك أو السندات الخضراء إحدى الأدوات المالية الحديثة نسبيا، حيث أصبحت تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة كونها توجه خصيصا لمساندة مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة، و هذا الاستخدام المحدد للأموال التي تتم تعبئتها لمساندة تمويل مشروعات معينة هو الذي يميز السندات الخضراء عن السندات التقليدية و تعرف على أنها عبارة عن قرض صادر في سوق من قبل شركات للمستثمرين لتمكينهم من تمويل مشاريع المساهمة في التحول الأيكولوجي (الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، الإدارة المستدامة للنفايات و المياه، الاستخدام الأمثل للأراضي و النقل النظيف و التكيف مع تغير المناخ..)، و تختلف عن السندات التقليدية في الطابع الأخضر للمشاريع الممولة.

و يمكن تعريفها على أنها : سنجات ذات دخل ثابت تمول الاستثمارات ذات الفوائد البيئية والمتعلقة بالمناخ و يمكن أن تكون السندات الخضراء بمثابة تحوط ضد المخاطر المالية ذات الصلة البيئية.

[41] مشري عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص48-49.

وتختلف عن باقي السندات من حيث:

- المصدر : قد تكون من المؤسسات المالية الدولية، الحكومات، البنوك العامة، الشركات التجارية، بنوك التنمية.
- قيمة المعدل : قد تكون بمعدلات معدومة و بسعر فائدة ثابت، أو معدل عاتم أو مرتبط بمؤثرات الأداء البيئي.
- التوريق : تدعم من أصول مؤسسات الإصدار مثل: الرهون العقارية أو فروض القطاع العام أو مضمونة من طرف ثالث. [42]

ثالثا: الجباية البيئية:

تعد الجباية من أنجح الوسائل الحالية لحماية البيئية و الأكفأ على الإطلاق و ذلك لأن الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب و الرسوم المفروضة من طرف الدولة و تهدف إلى التعريف بالضرر الذي يتسبب فيه التلوث على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد، و في نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الاجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلف.

و تعرف الجباية البيئية على أنها: مجموع الأحكام و التدابير التي لها أثر على البيئة، و تأخذ هذه التدابير شكل ضرائب و رسوم، إتاوات و إجراءات تحفيزية.

و يتم تعريف الجباية البيئية من طرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية "OCDE" على أنها جملة من الإجراءات الجبائية التي يتسم وعاءها (منتوجات، خدمات، تجهيزات) بكونه ذات تأثير سلبي على البيئة.

الجباية البيئية أو كما يفضل البعض تسميتها بالجباية الخضراء هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الجبائية التي ترمي إلى تعويض أو بالأحرى الحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث و تعريف الجباية البيئية يستند في الواقع على ثلاثة مقاربات نوردها فيما يلي:

- المقاربة حسب الهدف المعلن : حسب هذه المقاربة فإن الجباية تعد بيئية إذا تضمنت أي إجراء يهدف المشروع من خلاله إلى تحسين الوضعية البيئية، مع اشتراط أن يكون هذا الإجراء مدون في النصوص القانونية.

[42] تخلف أكرم، توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة أدرار، 2020/2019، ص10-11.

- المقاربة حسب السلوك : بحيث أن كل إجراء جبائي يولد تحفيزا اقتصاديا لتحسين البيئة و الحد من التلوث، بعد إجراء جبائي بيئي.
- المقاربة حسب المنتوج أو التلوث المستهدف من خلال الإجراء : وفق هذه المقاربة فإن لكل إجراء جبائي يكون لوعائه تأثير سلبي على البيئة، يعد إجراء بيئي. [43]

المبحث الثاني: مساعي الدولة الجزائرية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخلق مناصب شغل لدى الشباب:

المطلب الأول : دروس مستفاده من تجارب الدولية:

★تجربة تونس:[44]

يعتمد المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية في تونس، الصادر عام 2024 ،على مبدأ التنمية المستدامة، ويستوحي من "أجندة 20 "المطبقة في تونس، ويتوخى بلوغ الأهداف التنموية الثالثة الأساسية ألفق 2020 ،وهي: تنمية فعالة من حيث مستدامة في القدرة على المنافسة العالمية، وتنمية مواجهة الضغوط الممارسة على الموارد الطبيعية،وتنمية عادلة تؤمن مستوى عاليا من التماسك الاجتماعي.

عرف اقتصاد المياه في تونس زخما كبيرا عززته قرارات سياسية منذ العام 2022، خصوصا زيادة الإعانات ممارسة الري الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 20 و 30 في المائة بحسب فئات المزارعين . والهدف من البرامج المختلفة هو بلوغ فعالية مائية شاملة في مجال الزراعة المروية تقارب نسبة 22 في المئة على مستوى التوزيع، وفعالية شاملة في نطاق خدمة مياه الشرب بنسبة 20 في المائة سنة 2022.وتوخى البرنامج الوطني.

الاقتصاد المياه في الري، بشكل خاص، تجهيز المعدات الموفرة للمياه لنسبة 20 في المائة من المساحات المروية البالغ مجموعها 40 ألف هكتار عام 2003، وتحسين فعالية لري بمعدل 22 في المائة كحد أدنى في نهاية 2003 .وقد بدأ استخدام الطاقة المتجددة في تونس منذ التسعينات، وتحديدا طاقة الشمس والرياح والغاز الحيوي. و انخرط صناعيون منذعام 2000 في صناعة سخانات المياه و البطاريات الشمسية. وتعتزم تونس بحلول سنة 2020 أن تولد 32.0 جيغاواط من الطاقة الشمسية:

★الجزائر كغيرها من البلدان حاولت تهدئة الأرضية:

[43] مشري عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص54-55.

[44] صيد تونس وآخرون ، مساعي الدولة مغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد : 2018/05,ص، ص 116-117

الكفيلة لتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين التي تراعي البعد البيئي للنمو، حيث يعتبر قانون الإقليم الجزائري من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنميةالستدامة،فالمحافظة على البيئة.

بلوغ الاقتصاد الأخضر لن يكون إلا من خلال تهيئة إقليم اعادة و التأهيل البيئي وهو ما عمدت إليه الجزائر من خلال القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنميةالمستدامةالذيصدرفي 2001 والذي يهدف إلى:

_إنعاش المناطق المهمشة؛

_ إعداد استراتيجية لإعادة النزوح الريفي

_ المحافظة على البيئة وتثمين ألانظمةالبيئية؛

_ دمج حضرية حقيقية وتنظيم سياسةالمدنية

_ دمج البعد المغاربي والمتوسط؛

ترقيةالتنميةاملحليةوالتسييرالتساهمي.

_وترتكز الاستراتيجية الوطنية التنمية المستدامة الهادفة إلى تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، على وجه ثالث محاورأساسية:

_بعث التنميةإلاقتصادية إلانشاء الثروات وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة؛

_ الحفاظ على لموارد الطبيعية المحدود كالمياه،والاراضي الفلاحية، الغاء التنوع البيئي؛

_ تحسين الاطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل النفايات ،وعمليات التطهير ومختلف الشبكات.

ولقد تم اعتماد برنامج عمل تحت عنوان المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، إلا أن تحقيقه يتطلب وضع تدابير قانونية ومؤسساتية،وأساليب متابعة و مراقبة لإنجاحه وفعاليته. ولهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها قانون تسيير و مراقبة و إزالة النفايات ، وقانون المحافظة وتثمين الساحل، وقانون المحافظة على البيئة، وقانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة، ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة وتدعيما لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات إقتصادية، ومالية وترتيبات جبائية.

★تجربة المغرب:

ترتكز سياسة الحكومة المغربية على تنويع المزيج الطاقوي من أجل خلق توازن في ميزان الطاقة ،حيث وصلت القدرة الكهربائية إلاجمالية من أصل ريحي سنة 2002 إلى حوالي 0224 ميجاواط ومن المرتقبة توليد 2000 ميجاواط في إطار شروع المغرب لانتاج الكهرباء من أصل الشمس في افق 2020 ،كما أنه قد تم إنجاز ما يقرب من 40000. متر مربع من اللواقط الشمسية وتم تطوير برنامج استعمال الكتلة الحيوية انجاز منشأة تقدر بسعة 400 ميجاواط في أفق 2020.

من البرامج المستهدفة أيضا تعبئة مؤهلات الطاقة الكهرومائية ، وذلك بالاستغلال ألامثل للمحطات الموجودة و البحث عن مواقع ملائمة و إنشاء محطات ضخ جديدة لمواجهة الطلب المرتقب وكذا تنظيم الانتاج الكهرومائي عبر إنشاء أحواض حجز و حفظ المياه و إحداث محطات كهرومائية صغرى بالمواقع الملائمة ،كما تعتمد الاستراتيجية الطاقوية في المغرب على ترشيد الطلب على الطاقة وتحسين استعمالها في جميع المجالات من اجل استهلاك أحسن مع الاستجابة للطلب المتزايد و التحكم في أسعار الطاقة لتحسين تنافسية لإنتاج الوطني وقد تم الانجاز في هذا المجال ما يلي :

01-المركب الكهرو مائي لتانفيت البرج (40ميجاواط) والذي تم تشغيله عام 2000.

2-الحقل الريحي بطنجة (040 ميجاواط) سنة 2000.

3 -محطة عنفات الغاز بالمحمدية (2*000 ميجاواط) والتي تم تشغيلها في منتصف عام 2002.

4 -مجموعة الديازل بطانطا (003 ميجاواط) سنة 2002.

-المحطة الشمسية الحرارية الشمسية لعين بني مطهر (422 ميجاواط) والتي تم استخدامها كليا عام 2002.

-محطة عنفات الغاز بالقنيطرة (200 ميجاواط)سنة 2000.

محطة تحويل الطاقة عن طريق الضخ عبد المؤمن (200 ميجاواط)و الذي يرتقب أن يبدأ نهاية سنة 2002.

2- مشروع الحقل الريحي بطرفاية (200 -2ميجاواط) و الذي يرتقب أن يبدا نهاية سنة 2002.

-إنجاز محطة شمسية بقدرة 200 ميجاواط بورزازات عام 2013.

يمكن أن يحقق النمو الأخضر فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية جمة. وتمكن استراتيجيات النمو الاخضر الحكومات من تحقيق فوائد على المدى القريب والطويل في النمو الاقتصادي وحماية البيئة والحد من الفقر. ويمكن تحقيق الفوائد التعاونية من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وإدارتها ودعم التكنولوجيا الخضراء ولابتكار في مجال الأعمال والاستثمار في المبادرات الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر وتكاليف التحول إلى التنمية الخضراء.[45]

ان التخطيط والتحليل والتنفيذ والرصد القوي والمتكامل أمور ضرورية. وتميل استراتيجيات النمو الاخضر لتكون أكثر فعاليه حيث تربط عمليات التخطيط والتحليل والتنفيذ والرصد القوية وذات مصداقية، والتحليل، في دورة متفاعلة ومعززة مع مشاركة نشطة من أصحاب المصلحة. وبغض النظر عما إذا بدأ النمو الاخضر من رئيس الدولة كقدوة أو من خلال العمل على المستوى الاقاليمي، فان الاستراتيجيات الناجحة تربط بين عمليات التخطيط والتنسيق القوي على مختلف مستويات الحكومة، بالاضافة الى الادلة والتحليل الشامل والسياسات المتماسكة والتدابير التمويلية والشراكات القوية مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الاخرين والعمل الوطني والإقليمي المترابط والرصد الفعال والتقييم التي تسمح بتحقيق تحسينات مستمرة. كما أن الدعم واسع النطاق مطلوب من أجل التغيير التحولي. حيث تكون خطط النمو الاخضر أكثر فعالية عندما تقودها رؤى طموحة قابلة للتحقيق مصحوبة بدعم واسع وعال المستوى من الحكومات وأصحاب المصلحة. وينبغي أن يكملوا الفرص قريبة وطويلة المدى التحولات الديناميكية من الوضع الراهن في مجال إدارة الموارد واستخدام التكنولوجيا وتنمية المجتمع والممارسات الصناعية والقدرة التنافسية والتعليم وتدريب العمال، الى جانب عوامل أخرى.

هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتقييم والتحقق من فوائد لتحول للنمو الاخضر على المدى الطويل. في حين تبرهن الادلة الظاهرة على أهمية النمو الاخضر، إلا أن هذه المعلومات مجزأة وليست كافية بعد من أجل تحديد الاثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل للنمو الاخضر، وفيما إذا كان يحقق المستوى المرغوب من التحول. كما ينبغي لأي إهتمام إضافي للتقييم الدقيق المستمر لهذه الاثار على المدى الطويل في مختلف الدول والمناطق.

[45] يزيد تقرارت، وأخرون ، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة تكافح التلوث ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد ثامن ديسمبر 2017،ص 565

يمثل تخضير النمو طريقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحافظ على تكوين الثروة والرخاء في المجتمع في عالم مهدد بالمخاطر البيئية العالمية والقيود المفروضة على الموارد. وتواجه الحكومات في جميع المناطق التحدي المتمثل في تعزيز التحول إلى التنمية الخضراء التي تمكن النمو الاقتصادي الدائم والتنمية الاجتماعية، مع تجنب المخاطر فيما يتعلق بالسلع العامة والاصول الطبيعية والمساواة الاجتماعية من الوضع الراهن. في حين لم يشمل هذا التقرير كل شيء، لكنه يوفر هذا التقييم أفضل ممارسات النمو الخضر أساسا قويا العالم وتوجيه الحكومات الوطنية و الاقاليمية في مواجهتها لهذا التحدي الحيوي وتسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدم أمثلة ملهمة لحالات قيادية في النمو الخضر في جميع أنحاء العالم التي يمكن أن تحفز الاخرين، وخلق قوة دافعة نحو الاقتصادات المستدامة.

-4 تجربة الإمارات العربية المتحدة: أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المبادرات والمؤتمرات والإستراتيجيات الوطنية فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر،ومن أولى هذه المبادرات التي أنشئت من أجل أن تكون الإمارات من الدول السباقة بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر هي المدينة النموذجية "مدينة مصدر" في أبو ظبي،وهي مدينة مصممة لتكون أول مشروع خال من انبعاثات الكربون ويعتمد على الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وقد تأسس هذا المشروع في عام، ومن المتوقع أن ينتهي ما بين الأعوام 2020 و2025 ،وسوف تكون "مدينة مصدر" موطنا لحوالي ما بين 45000 و50000 شخص و1500 شركة محلية وعالمية.وفي عام 2012 تبنت دولة الإمارات "إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء" من أجل بناء إقتصاد أخضر يعزز الرؤية الوطنية "الإمارات 2021 ،"التي تطمح أن تجعل الإمارات من أفضل دول العالم في عام 2021 ،ومن منظور "إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء" فإن الاقتصاد الأخضر يعزز التنافسية الإقتصادية ويخلق فرص عمل، يجذب الاستثمارات، يدعم الابتكار والمعرفة، ويعزز الأمن الوطني في مجال الطاقة والمياه.كما عقدت في دبي عام 2014 القمة العالمية للاقتصاد الأخضر بمشاركة أبرز شخصيات القطاع الاقتصادي والمالي في العالم وأبرز المنظمات العالمية المعنية، وقد أكد العديد من المسؤولين الإماراتيين على التزام بلادهم بالإستراتيجيات والمبادرات الخضراء كمبادرة إقتصاد اخضر لتنمية مستدامة التي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في عام 2013 ،وهذه المبادرة تهدف إلى تطوير مجال الاقتصاد الأخضر ودعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، وقد افتتحت الإمارات العام الماضي محطة (شمس1)،ولتي تعتبر أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، والتي تنتج 10 % من مجمل إنتاج الطاقة الشمسية

في العالم.وفي ديسمبر 2015 ،أطلق المجلس الأعلى للطاقة في دبي تقرير حالة الاقتصاد الأخضر في الإمارات 2016 خلال فعاليات القمة العالمية للمناخ في باريس، وبحسب التقرير، انخفض معدل إنتاج الفرد في الإمارات من الانبعاثات خلال فترة ما مابين 2000 و2012 من نحو 5.39 طنا إلى نحو 6.20 طنا، مما يؤكد نجاح بعض الإجراءات التي اتخذتها الإمارات في هذا المجال، ووضعت دبي إستراتيجية بعنوان "دبي للطاقة النظيفة 2050 ،" والتي تهدف لتحويل الإمارة إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر وتهدف الإستراتيجية إلى توفير 7 % من طاقة دبي من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2020 و25 % بحلول عام 2030 و75 % بحلول عام 2050 ،كما تسعى الإستراتيجية إلى خفض الطلب على الكهرباء والمياه بنسبة 30% بحلول العام 2030 ،وتقليل انبعاثات غاز الكربون لنسبة 16 %بحلول العام 2021 ،كما تسعى دبي إلى إنشاء صندوق دبي الأخضر بقيمة تصل إلى 27 مليار[46] (34 دولار) لتحفيز الاستثمارات الخضراء والنمو الأخضر.كما تم إنشاء مدينة نموذجية مستدامة " مصدر" منخفضة الاستهلاك للمياه والطاقة، ويتم فيها إعادة تدوير مياه الصرف الصحي للاستخدام في الري، واستخدام 200ميغاواط من الطاقة النظيفة بالطاقة الشمسية مقابل أكثر من 800 ميغاواط بالنسبة لمدينة تقليدية بنفس الحجم، واستهلاك 8000 متر مكعب من مياه التحلية يوميا مقارنة 35 بأكثر من 20000 متر مكعب يوميا بالنسبة لمدينة تقليدية.

توليد المزيد من الوظائف:

معظم دراسات التأثير الصافي لتدابير السياسة البيئية على العمالة، تراه إيجابياً وجد استعراض تناول مؤخراً ٢٤ دراسة عالمية وإقليمية وقطرية أن مكاسب يعتد بها في صافي العمالة قد تحققت أو يمكن تحقيقها. وقد تكون المكاسب أعلى في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية منها في البلدان الصناعية. وباستكمال الإصلاح البيئي مع السياسات الاجتماعية وسياسات سوق العمل، من الممكن التعويض عن الآثار السلبية المحتملة لهذه الإصلاحات. ومن شأن اقتصاد أآثر ملاءمة للبيئة أن يفضي إلى مكاسب صافية تصل إلى 60 مليون وظيفة. وتتمشى هذه الاستنتاجات مع فرضية الربح المزدوج، التي تفيد أنه يمكن للتدابير السياسية أن تحقق منافع اقتصادية (لا سيما مكاسب في العمالة) وتحسينات بيئية في الوقت نفسه وسيتم استحداث المزيد من فرص العمل في اقتصاد أآثر ملاءمة للبيئة في مجال إنتاج سلع وخدما خضراء. وبالرغم من أنّ البراهين محدودة، إلا أنها ترى أنّ هذه الوظائف تنزع إلى أن تتمتع بمؤهلات أثار

[46] رحال نصر ، وآخرون،الاقتصاد الاخضر خيار الاستراتيجي لتحقيق تنمية المستدامة، ملتقي الدولي السابع اقتصاد باز الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية. الجزائر، ص ص 371,372

وأن تكون اثر أمناً وتحظى بأجور أفضل مقارنة مع الوظائف في القطاعات المماثلة أو الشبيهة لها. وعلى سبيل المثال، توصل تقييم أجري على طائفة واسعة من الوظائف الخضراء في الولايات المتحدة إلى استنتاج مفاده أنّ تلك الوظائف تقارَن على نحو إيجابي مع وظائف غير خضراء في قطاعات شبيهة من حيث مستوى المهارات والأجور. آما وجدت أبحاث أجريت في الصين وألمانيا واسبانيا أنّ نوعية الوظائف الجديدة المتعلقة بالطاقة المتجددة، هي جيدة.

٢ – تحسين نوعية الوظائف الموجودة:

لا غنى عن قوى عاملة تتحلى بالمهارة والمؤهلات والحماس لإحراز أداء بيئي أفضل في عدد من القطاعات الاقتصادية، هناك فرص آبيرة وبالتالي ضرورة لزيادة نوعية العمل من خلال تحسين ظروف العمل وتوفير سلامة وصحة مهنيتين أفضل ومداخيل أعلى بغية الوصول إلى اقتصاد اثار الاستدامة بيئياً. وفي هذا الصدد، تبرز قطاعات الزراعة والتخلص من النفايات وتدويرها وقطاع البناء، على الرغم من اختلاف الأسباب وتباين الخيارات الرامية إلى تحقيق التحسينات اللازمة.

وتعتبر الزراعة صاحب العمل الأكبر في العالم، حيث توجد قوى عاملة تتجاوز مليار شخص، وهو القطاع الذي يعتمد عليه معظم الفقراء في العالم، ومن أثار القطاعات انبعاثاً لغازات الدفيئة. والزراعة هي المستخدم الأبار للمياه (٧٠ في المائة) وملوث كبير لها إلى جانب كونها سبباً رئيسياً في تردي التربة وفقدان التنوع الأحيائي. وترى البينات أنّه يمكن التصدي لهذه التحديات البيئية، إذا كان هناك دافع قوي لتدريب المزارعين وتقديم الدعم لهم في اعتماد أساليب زراعة منتجة أقل تأثيراً على البيئة. ومن شأن برامج السياسة العامة المعنية بالزراعة المستدامة، بما فيها الارتقاء بالمهارات وتنمية المنشآت وتطوير سلاسل القيم والتنظيم والاستثمارات في الحماية الاجتماعية والبنية التحتية، أن تولّد زيادات كبيرة في الحصائل المداخيل، لا سيما فيما بين صغار المزارعين في البلدان النامية[47]

المطلب الثاني: الآثار الايجابية لاقتصاد على العمالة البلد النموذج والآثار على العمالة:

★ أستراليا من الممكن استحداث 770000 وظيفة إضافية بحلول عام 2030(أي زيادة بنسبة ٥ إلى ٦ في المائة بحلول عام 2030)بواسطة نظام لتداول الانبعاثات مقرون بحوافز حكومية.

[47] التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، تقرير مؤتمر العمل الدولي ، مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس ، جنيف ،102-2013,ص 27

فيما يتعلق بنهج يعتمد على أسواق الكربون فقط من الممكن استحداث 2.5 مليون وظيفة بحلول عام 2050 بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 60 إلي100 في المائة بحلول عام 2050 ،في حين تسمح فعالية استخدام الموارد.

"بالمعامل 4 "بكسب 3,3 مليون وظيفة على مدى السنوات العشرين المقبلة و 7,5 مليون وظيفة بحلول عام 2050 من المتوقع أن يسجل عدد الوظائف في مجال البناء والنقل نمواً أسرع بكثير من المتوسط الوطني.

★ البرازيل: يُتوقع أن ترتفع العمالة بنسبة 1,13 في المائة سنوياً بين عام 2010 وعام 2030 ،ويمكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بنسبة 0,5 في المائة سنوياّ بتقليص مساحات الرعي وحماية الغابات.

★ الصين من الممكن استحداث 6,8 مليون وظيفة[48] مباشرة وغير مباشرة بتحقيق أهداف الحكومة في مجال الطاقة الهوائية والشمسية والمائية من الممكن أن تتجاوز الوظائف التي تناهز 10 ملايين وظيفة الخسائر الناتجة عن خفض الطاقة المستخدمة في الصناعة، وذلك بزيادة العمالة في الصناعة المتجددة والتحول من الصناعات الأساسية إلى الخدمات.

★ الاتحاد الأوروبي: من الممكن استحداث ما يزيد على نصف مليون وظيفة صافية في الفترة 2014 – 2020 باستثمار 14 في المائة من الميزانية الإجمالية للاتحاد الأوروبي في الطاقة المتجددة وحفظ الطبيعة والمباني الخضراء والنقل المستدام (حوالي 130000 وظيفة لكل مليار يورو)؛ وقد يضاعف تحول الاستثمار من أنماطه الحالية إلى القطاعات الخضراء استحداث الوظائف ثلاث مرات لكل يورو من الممكن أن يضيف الاتحاد الأوروبي من 1,4 إلى 2,8 مليون وظيفة مقارنةً بالعمل المعتاد بخفض مجموع احتياجات اقتصاده من المواد بنسبة 17 في المائة قد ينتج عن خفض استخدام الموارد بكل نقطة مئوية استحداث وظائف جديدة تتراوح بين 100000و 20000 وظيفة).

ارتفاع العمالة بنسبة 1,3 في المائة وانخفاض في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بنسبة 8 في المائة بين عام 1990 وعام 2010 نتيجة زيادة الضرائب على استخدام الطاقة استنادا إلى أحد النماذج الاقتصادية وارتفاع العمالة بنسبة 0,6 في المائة وانخفاض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بنسبة ٤,٤ في المائة من خلال زيادة أسعار الطاقة وانخفاض تكاليف العمل استناداً إلى نموذج اقتصادي آخر من الممكن

[48] المرجع سبق ذكره ، التنمية المستدامة، ص ص ص 28 ,29

إحداث ارتفاع في العمالة (بنسبة تصل إلى 0,5 في المائة) نتيجة فرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية في ستة بلدان في الاتحاد الأوروبي بغرض تخفيف الطلب على الطاقة والحد من الانبعاثات الكربونية، وإحداث ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي في الوقت نفسه (رغم بعض الآثار السلبية للانتقال على المدى القصير).

ألمانيا : ارتفاع العمالة بنسبة 0،55 في المائة وانخفاض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بنسبه 2 في المائة بين عام 1999 وعام 2010 بإعادة استخدام إيرادات ضريبة الطاقة لدعم اشتراكات الضمان الاجتماعي المفروضة على العمل آثار إيجابية طفيفة على العمالة وانخفاض حاد في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون نتيجة ارتفاع المعدلات الضريبية وإلغاء الإعفاءات من الضرائب البيئية نتج عن إصلاح الضرائب البيئية خلال الفترة 1999.

_2003 استحداث 25000 وظيفة، خاصة في القطاعات آثفيه اليد العاملة، في حين انخفض استهلاك الوقود بنسبة ٧ في المائة وانخفضت انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بنسبة تتراوح بين 2 و2,5 في المائة.

★اندونيسيا : من الممكن أن ينتج عن تخصيص 02 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار الأخضر سنوياً في الطاقة والنقل والحراجة، استحداث ما بين938984 و1270390وظيفة في أربعة قطاعات تتوفر فيها ظروف العمل اللائق وتكثر فيها الوظائف الخضراء.

★جمهورية آروبا :من الممكن استحداث ما بين 11,8و14,7 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2020 من خلال توظيف مبلغ 97 مليار دولار امريكي من الاستثمار العام المخصص للفترة 2009 –2013 لدعم التحول نحو اقتصاد أخضر.

★لبنان :المكاسب المتوقعة في العمالة في مجال الحراجة بحلول عام 2020 :1500 وظيفة؛ إدارة النفايات: 2500 وظيفة؛ البناء: 2800 وظيفة؛ الطاقة: 4000 وظيفة بحلول عام 2020.

★النرويج من الممكن تحقيق مكاسب صافية في العمالة بنسبة تتراوح بين 0,5 و1.5 في المائة من خلال إجراءات الحد من ثاني أوكسيد الكربون التي تخفِّض الانبعاثات بنسبة 20 في المائة

في الفترة 2008–2020 عندما تُستخدم إيرادات ضريبة الانبعاثات الكربونية لخفض الاشتراكات الاجتماعية (وتتوقف النتائج الدقيقة على مجموعة االسياسا المأخوذة في الاعتبار).

★موريشيوس :يمكن استحداث عمالة بنسب أعلى بكثير في الأنشطة الخضراء بالمقارنة مع الأنشطة

التقليدية لكل مليون روبية من الطلب النهائي: زيادة الوظائف في الزراعة بنسبة 5 في المائة وفي التصنيع والنسيج بنسبة 67 في المائة وفي السياحة والخدمات الفندقية بنسبة تفوق 60 في المائة وفي الطاقة المتجددة بنسبة ٧٥ في المائة.

جنوب أفريقيا يمكن استحداث 98000 وظيفة مباشرة جديدة على المدى القصير (2011-2012)و 255000 وظيف على المدى المتوسط(2013-2017)و 462000 وظيفة على المدى الطويل (2018-2020)عن طريق توليد الطاقة منخفضة الكربون واستخدام الطاقة والموارد بفعالية والحد من الانبعاثات والتلوث وإدارة الموارد الطبيعية يمكن استحداث ما يزيد على 106000 وظيفة جديدة في مجال الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 في إطار "سيناريو ثورة في الطاقة" يتسم بالطموح (بالمقارنة مع 7500 وظيفة فقط في سيناريو العمل المعتاد المرجعي للوكالة الدولية للطاقة)؛ ويُفترض أن يكون إجمالي العمالة في مجال الطاقة (بما فيها وظائف تصدير الفحم) أعلى مما هو عليه في السيناريو المرجعي للوكالة الدولية للطاقة بنسبة 56 ف المائة[49].

الولايات المتحدة استُحدثت 2,7 مليون وظيفة في الصناعة المعتمدة على "الاقتصاد النظيف" في السنوات الأخيرة، معظمها لصالح العمال ذوي المهارات المتدنية والمتوسطة، وذلك في المناطق الحضرية الكبرى في الولايات المتحدة من الممكن استحداث مليوني وظيفة باستثمار 100 مليار دولار أمريكي في تدابير الانتعاش الخضراء، أي أربع مرات أآثر مما سيسفر عنه إنفاق نفس المبلغ في صناعة النفط من الممكن تحقيق مكسب صافٍ يوفر 1,8 مليون وظيفة (كسب 2.5 مليون وظيفة في قطاع الطاقة النظيفة وفقدان 800000 وظيفة في صناعات الوقود الأحفوري) بتخصيص 150 مليار دولار أمريكي لبرنامج استثمار أخضر من الممكن كسب من 918000 إلى 1,9 مليون وظيفة بحلول عام 2020 من خلال سياسات ملائمة في مجال تغير المناخ والطاقة النظيفة، وذلك بحسب مدى صرامة الأحكام وفعاليتها يمكن استحداث ما يزيد على 4 ملايين وظيفة في السنة بدوام كامل بحلول عام 2030 باتخاذ تدابير صارمة في فعالية استخدام الطاقة مقترنة بتحقيق هدف إدراج 30 في المائة من الطاقة المتجددة ضمن معايير حوافظ الطاقة المتجددة؛ وتستحدث تكنولوجيات الوقود اللاأحفوري من الوظائف اثار مما تستحدثه تكنولوجيات الفحم والغاز الطبيعي لكل وحدة من وحدات الطاقة.

المطلب الثالث: انجازات ومشاريع الاقتصادالاخضر في الجزائر:

[49] المرجع السابق . الصفحه نفسه

_ اضافةالى عدة مشاريع محققة في اطارالاقتصادالاخضر واهمها:

المركز الهجين (HYBRID الطاقة الشمسية والغاز بحاسيي الرمل:

_أول محطة للطاقة الهجينة (الشمسية الطاقة الغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرمل على بعد 5.494 كم جنوب الجزائر،وتحتل. مساحة ارض تقدر ب 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقةإنتاجيةتصل إلى 150 ميجا واط، منها120 منتوجا عن طريق الغاز و 30 من الطاقة الشمسية متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية ، وتتوقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كم شمال حاس ي الرمل، وهو أكبر حقل للغاز في أفريقيا وسيكون مصدرا للطاقة بديل ونظيف عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع، فقد تم تخفيض انبعاثات CO2 بحوالي 33000 طن /سنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية .وهكذا أنقذت أكثر من ماليين 7 م³/سنة. فاختيار موقع انشاء هذا المشروع الضخم ف منطقة تيلغمت Tilghemt ،بسبب ثالثة عوامل اساسية: على مقربة من حقل مقربة حاسي الرمل +توافر مرافق معالجة الغاز + الشمس تشرق في المنطقة بحوالي 3000 ساعة في السنة.

_ تنفيد هذا المشروع يندرج في اطارالانطلاق الفعال للبرنامج وطني للطاقة المتجددة لزيادة 40 في المائة من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية بآفاق 2030. [50]

_ مصانع اسمنت بمصافي(مرشحات النسيج)، المواطنين في صحة جيدة:[51]

_ برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافح التلوث تم اصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت و وزارة البيئة.

2010 تم انشاء نظام تصفية(مرشحات النسيج 16 filtre de manchesystème à (بمصنع الاسمنت الشلف، بفضله قامت الجزائر بنقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين وفي المجموع، عشرة من اثني عشر مصانع الاسمنت الموجودة في البلاد، أجر تركيبة تصفية الكيس.

_ سد بني هارون:

[50] د قرين سبع وآخرون، خيار الاقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في منطقة العربية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف– ميلة، المجلد 30,عدد2–ديسمبر 2019 ص ص ، 175,197 ، الصفحه 193

[51] يزيد تقرارت،واخرون ، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والاداريه، العدد ثامن ديسمبر 2017,ص 580

الجزائر لديها في 70 سد مستغلة، بمجموع حجم بلغ. 8.6 مليار م 3، وهناك أربعة عشر (14سد أخر قيدالانجاز.). _ المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى انجازات استراتيجيا كبير.

على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل إلى 120 م، ولديه قدرة تخزين عادية تقدر ب 960مليون م³ وعالوة على ذلك، الاتساق املادي لديه يشمل ثالثة سدود تخزين: وادي العثمانية،كديةاملدوروركيس، وقدرة كل منها هي 62 ، 35 و 65 مليون م³.

يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ماليين نسمة في إقليم خمس ولايات جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة، يسمح بسقي أكثرمن 000.400 هكتار موزعة على سهول التالغمة، الرميلة، أو الدفاضل، الشمرة، باتنة عين التوتة.

النقل الكبير للمياه في عين صالح /تمنراست وأهم الانجازات:

_ مشروع عين صالح / تمنراست يمثل أكثر من عنوان واحد ، لسياسة استباقية لتحقيق واحد من الأهداف الانتمائية للألفية.

–الأمم المتحدة: تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب.

يعتبر مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان (عين صالح) نحو تمنراست ألته من الانجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد.

_على اثار الاقتصادي والاجتماعي على المنطقة بعد هذا نقل يهدف لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة اكثر من 700 كم ويسمح بالتزويد من المياه صالحه للشرب بدون انقطاع 24 / 24 سا الاكثر من 90000شخص.

✓ **محطة التحلية مياه:**

بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبير اين تسعة (9) منها هيفي حالة تشغيل بسعة يومية إجمالية/ 39.1 hm3 يوم وأربعة (4)منها هي: مبرمجة

التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر[52] الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا"إلاجهاداملائي".

[52] المرجع السابق. ص السابقه

خلاصة:

لخصت هذه الورقة إلى أن الاقتصاد الأخضر نموذج يجمع ما بين التنمية المستدامة والتأهيل البيئي كما لخصت إلى أن الاعتماد على الاقتصاد الأخضر وتمكينه سيؤدي إلى خلق فرص العمل أو ما يعرف بالو ظائف الخضراء إلى جانب انخفاض كميات الطاقة المستهلكة في الإنتاج وتقلص النفايات والتلوث والعمارة الخضراء وانحسار كبير في إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومواجهة تحديات تغير المناخ. كما يمكن للاقتصاد الأخضر تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال إحلاله محل الاقتصاد الأحفوري الذي يعتمد على البترول والغاز الطبيعي والصخري الذي سيؤدي في المدى الطويل إلى استنزاف الموارد الطبيعية.

من شأن الإنتقال للاقتصاد الأخضر تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف والإنمائية كما يمكن من توفير الإستراتيجيات اللازمة لمواجهة الأزمات العالمية الحالية والمقبلة والتحديات البيئية للاستفادة من الفرص البديلة.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر تحديد الخيارات الطاقوية البديلة عنصرا هاما في سياق التحول نحو تحقيق الاستدامة الطاقوية، وبما أن الاستثمار في الطاقة المستدامة تكنولوجياتها الخضراء هو السبيل الاول لذلك، و الجزائر كغيرها مندول العالم تسعى جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة للنهوض باقتصادها مستقبلا، في ظل الامكانيات الكبيرة التي تتمتع بها والتي تمكنها من الريادة في هذا المجال، إذ نجد أن الجزائر بدلت العديد من الجهود للنهوض بقطاع الطاقة المستدامة وتكنولوجياتها من خلال اعتمادها لسياسة طاقوية بديلة وبعث الإطار المؤسساتي والقانوني اللازم لذلك فضلا عن انشاء صناديق وآليات تساعد على تمويل هذه المشاريع، إلا أن هذه الجهود لا تزال غير مفعلة كليا وتشوبها بعض النقائص خاصة في ظل انشغال الدولة بتوفير المتطلبات الاولية للمواطن بالدرجة الاولى واقتصار تمويل هذه المشاريع على القطاع العام، الامر الذي يستدعي ضرورة فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال الطاقة المستدامة وكذا الدفع بالقطاع المصرفي وأسواق رأس المال والعمل على تحضيرها بما يحقق التمويل الضروري واللازم لمثل هذه المشاريع والنهوض بهذا القطاع.

التوصيات:

على ضوء ما سبق يمكن اقتراح البعض من النقاط التي تمكن من الرفع بمشاريع الطاقة المستدامة وتكنولوجياتها في الجزائر والمتمثلة فيما يلي :

- ضرورة تعديل المنظومة المصرفية، والعمل على نشر التوجه البيئي للمصارف في منتجاتهم البيئية.
- ضرورة نشر الثقافة البيئية لجميع الاطراف، والداعمة للاستثمارات الخضراء، هذه الاخيرة التي يتم اعتبار ها بمثابة تكاليف اضافية من وجهة نظر المستثمرين، فيجب العمل على تحفيزهم للتوجه نحو هذه النشاطات.
- ضرورة التوجه نحو التمويل الاخضر من طرف المؤسسات الراعية المتمثلة في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية كخطوة أولى لتنويع محفظة الطاقات المستدامة.
- التعاون مع الدول المجاورة (تونس، المغرب، ومصر) لتفعيل اتفاقية مراكشC22 ، الرامية لإنشاء سوق رأس المال الاخضر الافريقي والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.
- خلق الصناديق الاستثمارية الخضراء الهادفة لتعبئة رؤوس الاموال الخاصة وجعلها داعمة لمشاريع الطاقة.
- خلق الصناديق الاستثمارية الخضراء الهادفة لتعبئة رؤوس الاموال الخاصة وجعلها داعمة لمشاريع الطاقة المستدامة الموجهة للمستثمرين الصغار.

الملاحق

الملحق رقم 01

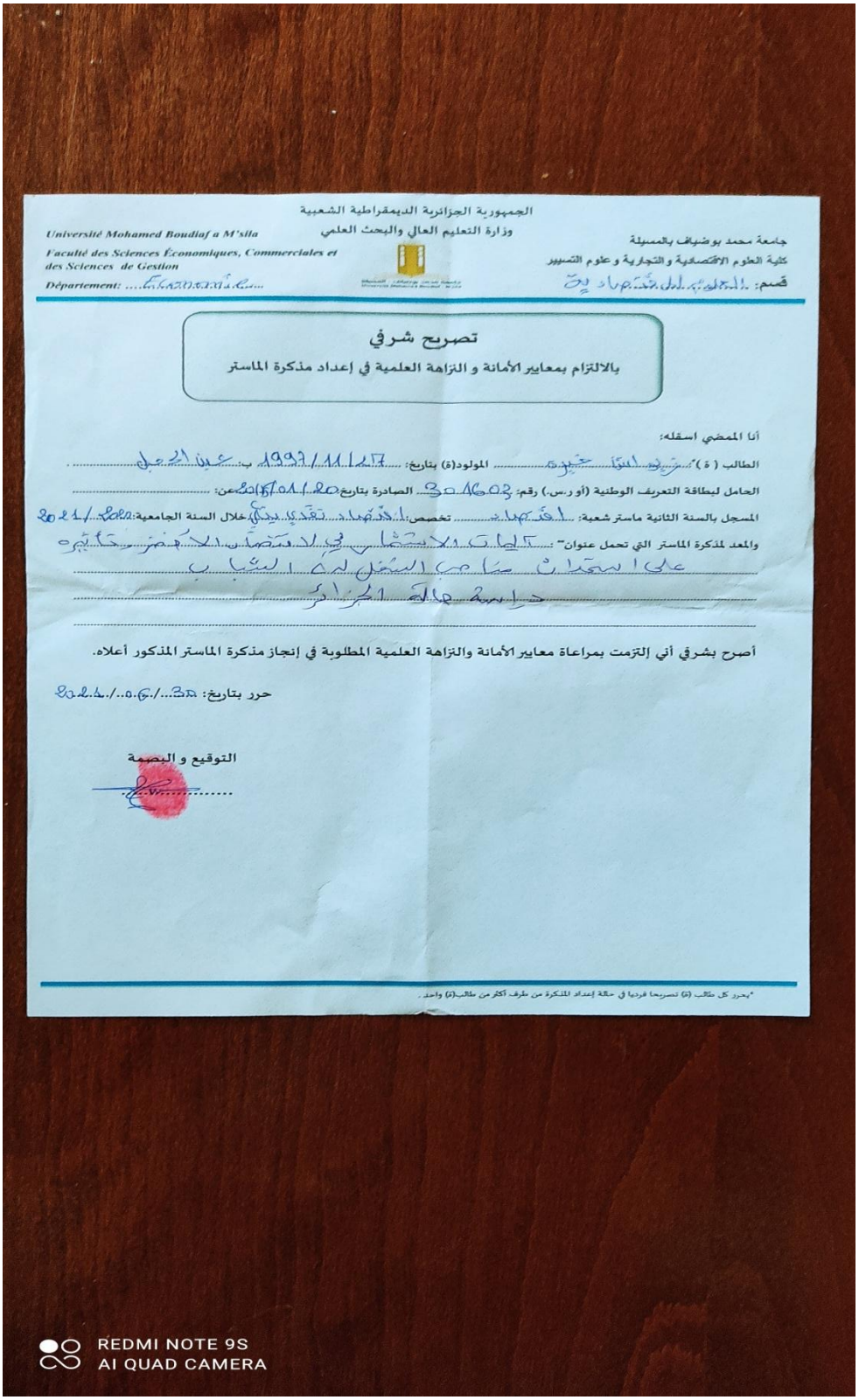

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: ....Finance....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: ..المالية..

تصريح شرفي
بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): ..زروق اسيا خيرة.. المولود(ة) بتاريخ: ..23/11/1997.. ب: ..عين الحجل..

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 300603 الصادرة بتاريخ 05/07/2020 عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: اقتصاد نقدي بنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: ..كفاءة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري حالة بورصة الجزائر على سوق رأس المال الشباب..

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/05/30

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

REDMI NOTE 9S
AI QUAD CAMERA

الملحق رقم 02

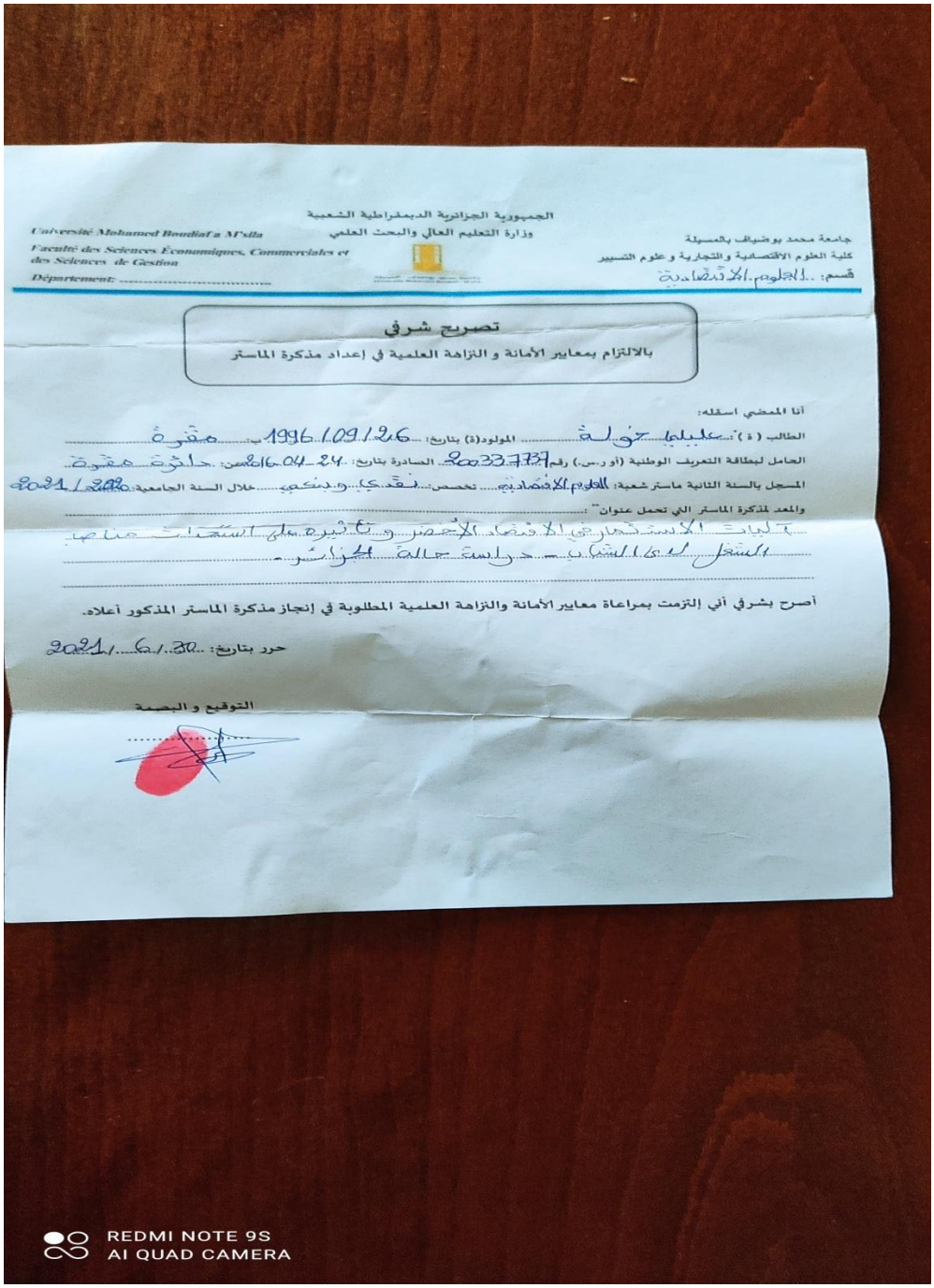

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): عليلي خولة ..... المولود(ة) بتاريخ: 1996/09/26 ب: مقرة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 200337737 الصادرة بتاريخ: 2016-04-24 عن: دائرة مقرة .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: .....

آليات الاستثمار في الاقتصاد الأخضر وتأثيره على استدامة القطاع المالي
الأسواق المالية دراسة حالة الجزائر

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/30

التوقيع و البصمة

REDMI NOTE 9S
AI QUAD CAMERA

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- أحمد الكواز، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 18، 2014، ص 2.

2- امينة بديار، أثر الاقتصاد الاخضر على النمو و التنمية المستدامة : دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة و النامية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية، الجزائر، جوان 2019، ص 316.

3- البهلول اشتيوي ، ورقة الاقتصاد الأخضر، منظمة العمل العربي ، ص 05

4- تخلف أكرم، توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية و الإدارية ، جامعة أدرار، 2020/2019، ص10-11.

5- تكواشت عماد، واقع و آفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011، ص213-2019

6- التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، تقرير مؤتمر العمل الدولي ، مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس ، جنيف ،102-2013,

7- حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد و التنمية المستدامة في فلسطين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2017، ص38.

8- حسام موفق، التنمية المستدامة و تحقيق العدالة الاجتماعية نقل المسافرين : دراسة حالة النقل الجماعي عبر الطرقات في ولاية باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2017/2016، ص22-23.

9- رحال نصر ، وآخرون،الاقتصاد الاخضر خيار الاستراتيجي لتحقيق تنمية المستدامة، ملتقي الدولي السابع اقتصاد باز الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية. الجزائر، ص ص 371,372

10- رحال نصر و آخرون، مداخلة بعنوان الاقتصاد الأخضر خيار استراتيجي لتحقيق تنمية وراعية مستدامة (مع الإشارة لحالة الجزائر)، مقدمة في الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر و الدول العربية، المنعقد بتاريخ 30-31 أكتوبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ص367.

11- صيد تونس و آخرون، مداخلة بعنوان مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة، الدراسات الاقتصادية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سوق أهراس، الجزائر، ص115.

12- صيد تونس وآخرون ، مساعي الدولة مغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد : 2018/05,ص، ص 116-117

13- علي خنافر، القضايا البيئية العالمية الراهنة و انعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري و تحوله إلى الاقتصاد الأخضر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2017،

14- لامية حمايزية وآخرون، آليات تمويل الاقتصاد الأخضر نحو التنمية المستدامة عرض تجارب بعض الدول (الاردن ، الجزائر المغرب) ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام بواقي ، السنة الجامعية 2019/2018 ، ص ص 36-37

15- مسعودة نصبة و آخرون، الاقتصاد الأخضر كلية لتحقيق التنمية المستدامة، ص 200-201.

16- مشري عبد الرؤوف، آليات تمويل الاقتصاد الأخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة : عرض

17- تجارب بعض الدول (الأردن، المغرب، الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2019/2018، ص12.

18- المعهد العربي للتخطيط، سياسات العدالة الاجتماعية، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 110، فيفري 2012

19- يزيد تقرارت ، وآخرون ، الاقتصاد الأخضر تنمية المستدامة تكافح التلوث،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الاداريه، العدد ثامن ديسمبر 2017 ، ص565

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأهداف المرسومة له من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، و المتمثلة في زيادة النمو الاقتصادي و خلق المزيد من فرص العمل و الحد من مشكلة الفقر و البطالة و استنزاف الموارد الطبيعية و النظام البيئي بشكل عام، و لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي و ذلك لدراسة واقع التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر و الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في التنمية و في مكافحة الفقر، توصي هذه الدراسة بضرورة زرع الوعي البيئي لدى مختلف أطياف المجتمع للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر و محاولة تطبيقها للاستفادة منها، و أخيرا تطوير البحث العلمي و التكنولوجيات المستخدمة في مجال تطوير تقنية الاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، تشغيل الشباب، الاستثمار

Abstract

This study aimed to verify the role of the green economy in achieving sustainable development in light of the goals set for it by the United Nations Environment Program, which are to increase economic growth, create more job opportunities, reduce the problem of poverty and unemployment, deplete natural resources and the system. Environmental in general, and to achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approach was used to study the reality of the trend towards a green economy in Algeria and the role that the green economy plays in development and in the fight against poverty. The green economy and trying to apply it to benefit from it, and finally the development of scientific research and technologies used in the field of developing green economy technology.

***key words**:*

Green economy, sustainable development, youth employment, investment

تم بحمد الله